ملف

* مابعد غزّة *

أعدّ هذا الملف: نزار صاغية وألفة اللوم

الإبـــــادة المضـــــادّة

نزار صاغية

رسم رائد شرف

ليست الإبادةُ التي نشهدها في غزّة منذ 7 تشرين الأوّل الإبادةَ الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، لكنّها قد تكون الإبادة الوحيدة التي حصلت جهارًا ويشهدُها العالم مباشرةً، بالصوت والصورة. وبالطبع، ما كان لهذه الإبادة أن تحصل وأن تتمادى في ظلّ التطوّر الحاصل في قوانين الحرب وتكنولوجيا التواصل والإعلام، لولا قيام إسرائيل والدول الداعمة لها بجهود استثنائية بهدف تسهيل ارتكابها وتبريرها ومواجهة الضغوط لوقفها. وبالفعل، وفي موازاة التدمير والقتل الحاصلَين في غزّة، خاضت إسرائيل، ومعها داعِموها، معترك حروب متعدّدة ومعقّدة على طول العالم وعرضه، بما يتجاوز أيّ رقعة جغرافية محدّدة، وهي حروب استهدفت ضمن ما استهدفته أسس النظام الذي أُعلن عن إرسائه ردًّا على إبادات النازية، وقوامه أنسنة القانون الدولي "الإنساني" والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فكأنّما تسهيل هذه الإبادة لا يمكن أن يحصل من دون تدمير كلّ ما تعلّمناه من الإبادات السابقة، وهذا ما دفعنا إلى عنونة هذا المقال "الإبادة المضادّة".

وإن بدت هذه الحروب ثانوية بالنسبة إلى الإبادة بحدّ ذاتها، فإنّها ذات أبعاد لا يُستهان بها. فعدا عن كونها مكمّلة لها، وأحيانًا جزءًا لا يتجزّأ منها، فإنّ من شأنها أن تترك آثارًا عميقة تتجاوز بكثير حدود النزاع المكانية والزمنية، وأن تمهّد لكثير من الحروب والإبادات مستقبلًا.

من هنا، رأينا أن نخصّص هذا الملفّ الذي خطّطنا له تبعًا للحرب على غزة، ليس للإحاطة بتفاصيل هذه الحرب - الإبادة التي ما تزال جارية والتي يرتقب أن تجنّد لتوثيقها طاقاتٌ كبرى، ولعقود، إنّما للإحاطة بتأثيراتها المباشرة على صعيد العالم. وإذ نُقارب هذه التأثيرات في مجموعة من المقالات ننشر بعضها في هذا العدد، على أن نواصل نشر مقالات أخرى على موقع المفكّرة القانونية، فإنّنا نكتفي هنا بإبداء ملاحظات تمهيدية حول أهمّ الأسئلة التي تفرض اليوم نفسها، أسئلة يُنتظر أن تحتلّ المشهد كاملًا ما بعد العاصفة.

حرب ضدّ أنسنة القانون الدولي؟ هل ما يزال "الإنسان" القيمة العليا؟

طوّرت حضارات كثيرة عالميًّا أشكالًا مختلفة من الآليات لأنسنة النزاعات فيما بينها. وقد بلغت هذه الجهود أوجها مع اتّفاقيات جنيف واتّفاقية حظر الإبادة الجماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كما سبق بيانه. ولعلّ خير تعبير عن ذلك هو بروز مفهوم الجريمة ضدّ الإنسانية (والذي كان استخدم للمرّة الأولى بصورة هامشية للتنديد بالعبودية في القرن التاسع عشر)، وهو مفهوم يُستدلّ منه أنّ بعض الجرائم تمثّل بفعل طبيعتها والدوافع إليها وما تستبيحه، خطرًا ليس فقط على الفئة المستهدفة مباشرة بل على الناس جميعًا. هذا ما يحصل مثلًا في حال إباحة القتل أو التهجير أو الإخفاء القسري أو التعذيب بصورة ممنهجة على أساس الدين أو المذهب أو العرق أو أيّ من المواصفات الملازمة للإنسان أو الناتجة من ممارسة حرّيات مشروعة. بمعنى أنّ الإباحة هنا إنّما تنال من الإنسان بسبب هويّته كإنسان، ممّا قد يعرّض أيّ إنسان آخر في حال التطبيع مع هذه الجريمة للجريمة نفسها.

وعليه، لم يهدفْ هذا المفهوم في أساسه إلى تأكيد جسامة الجريمة وحسب، إنّما إلى التأكيد، بشكل خاص، أنّ ضررَها يمتدّ ليشمل البشرية جمعاء، ممّا يجعل كلّ إنسان ضحيّة لها ويعطيه تاليًا الصفة، بل الواجب الأخلاقي للانخراط في التنديد بها وفي مساعي وقفها ومحاسبتها. وقد تجلّى ذلك بشكل كامل في وثائق دولية عدّة، منها اتّفاقية منع الإبادة التي حمّلت جميع الدول مسؤولية اتّخاذ ما يلزم لتجنُّب حصولها، وكذلك اتّفاقية إنشاء المحكمة الدولية الجزائية التي أنيط بها النظر في الجرائم ضدّ الإنسانية فضلًا عن جرائم الحرب، هذا بالإضافة إلى توسيع صلاحيات المحاكم الوطنية في عدد من الدول لتشمل هذا النوع من الجرائم.

ففيما تقوم هذه الجريمة عمومًا على إنكار إنسانية فئة ما من الناس وصولًا إلى استباحتِهم (تمامًا كما يخرج من تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بحقّ أهالي غزّة)، تهدف تسميتها على حقيقتها كجريمة ضدّ الإنسانية إلى تنظيم مواجهتها من خلال استدعاء التضامن بين الشعوب كافّة بهدف الحفاظ على الإنسانية التي تمّ إنكارها بفعلها، وعلى أمل إعادة ترميم النظام العالمي بعد الاعتداء الجسيم الذي طاله.

من هذه الزاوية، شكّلت حرب غزّة تحدّيًا كبيرًا، تحدّيًا ليس فقط للقانون الدولي والمنظومة الدولية لجهة قدرتها على جبْه الجريمة، إنّما لمفهوم "الجريمة ضدّ الإنسانية" بحدّ ذاته. فهل لهذا المفهوم أسسٌ وأبعادٌ حقيقية بمعنى أنّه يعكس شعورًا إنسانيًّا بجسامة هذه الجريمة وامتدادها، أم أنّه مجرّد تصوّر تقنيّ لا يعدو كونه جزءًا من الإبداعات القانونية التي انبنى القانون الدولي عليها؟ بمعنى هل من شأن هذه الجريمة أن تولّد تعبئة عالمية ضدّها أم أنّها تبقى محصورة في أطر المحاكم في حال تسنّى ملاحقتها في تجاوز الثغرات والنواقص التي ما زالت تعتري نفاذ القانون الدولي؟ وما يزيد من حجم هذا التحدّي هو أنّه بخلاف العديد من الجرائم ضدّ الإنسانية التي حصلت خلال العقود الأخيرة، فإنّ حرب غزّة تميّزت بعاملَين اثنَين: وضوح دوافع إسرائيل لارتكابها، بمعنى أنّها لا تخفي توجّهًا عميقًا نحو إنكار إنسانية أهالي غزّة؛ ووضوح استهداف المدنيين ومقوّمات الحياة في غزّة في سياق مشروع يأخذ بالحدّ الأدنى طابع تطهير عرقي (تهجير أهالي غزّة منها إلى صحراء سيناء أو على الأقلّ من شمالها في اتّجاه حصرهم في جنوبها) وبشكل يزداد تبلورًا ووضوحًا طابع الإبادة الجماعية.

فبفعل هذا الوضوح المزدوج، يفرض السؤال حول كيفية التعامل مع هذه الجريمة نفسه من دون مجال لتجنّبه، وهو سؤال لا يطرح فقط على الدول إنّما على كلّ فرد منّا. وفيما شكّلت الحراكات العالمية (والتي أخذت أشكالًا مبتكرة قد تكون الأولى من نوعها ومعها الكثير من المبادرات الحقوقية والأكاديمية التي أشارت من دون لبس إلى أنّنا أمام إبادة متحقّقة العناصر text book) أملًا في هذا الصدد، فإنّ تعثّر مجلس الأمن والدول الكبرى الداعمة لإسرائيل وبالأخصّ المحكمة الجزائية الدولية في اتّخاذ قرار صارم في وقف الإبادة إنّما يشكّل انكسارًا وتآكلًا لهذا المفهوم في عمقه وأبعاده. وما يزيد من خطورة ذلك هو إشهار الولايات المتّحدة الأميركية تكرارًا "الفيتو" في مجلس الأمن ضدّ وقف الأعمال الحربية، معطّلة بذلك قدرة العالم على وقف الإبادة. هذا فضلًا عن الضغوط التي مارستها الدول الداعمة لإسرائيل بهدف قمع الحِراكات والمواقف الداعية إلى وقف الإبادة في مجالها الداخلي، مشوّهة بذلك مسار التفاعل الطبيعي معها وصولًا إلى تجريمه ومعه تجريم أنسنة القانون الدولي. فلا يكفي تبعًا لذلك أن يكون لديك شعور إنساني بأنّ الجريمة تعنيك بل يقتضي أيضًا أن ترتضي المجازفة بمكاسب كثيرة للتعبير عن هذا الشعور. فإذا هدأت الحراكات، سقط البعد الإنساني للجريمة، أقلّه في الوعي العام الدولي.

ومن هذه الزاوية، بدا كأنّما مساعي إسرائيل والدول الداعمة لها لإنكار إنسانية الفلسطينيين اقترنت بمساعٍ لا تقلّ خطورة في اتّجاه تجريد القانون الدولي من عمقه الإنساني، بحيث تحوّل إنكار إنسانية هؤلاء إلى مجرّد مقدّمة لإنكار إنسانية قانون النزاعات، وعمليًّا إنكار الإنسان كقيمة عليا يشكّل الاعتداء عليها أخطر الجرائم.

وتاليًا لا تكمن الخطورة فقط في غضّ الطرف عن هذه الإبادة بالذات أو في الحدّ من التعاطف مع ضحاياها قسرًا إذا لزم الأمر، إنّما هي تكمن أيضًا في قضم مفهوم الجريمة ضدّ الإنسانية وإفراغه من أبعاده المتمثّلة في كونها تعني البشرية جمعاء. وعليه، وبدلًا من أن يهمّ العالم للدفاع عن نفسه ضدّ هذه الجريمة، بقيت كبرى دول العالم تردّد بصورة ببغائية أنّ إسرائيل تمارس حقّ الدفاع عن النفس.

وقد تأكّد منحى إنكار أنسنة القانون في إغراق مشهد الإبادة بجدل تِقني يتّصل بكيفية توصيف الأفعال المرتكبة من إسرائيل أو بالمرجع الصالح لتوصيفها. وليس أدلّ على ذلك من مجادلة بعض الباحثين في حصول إبادة على أساس أنّه لم يتمّ تجاوز العتبة المطلوبة بعد. وقد سها هؤلاء عن أنّ ثمّة ضرورة للتحرّك، سواء حصلت الإبادة أو كنّا في طور حصولها أو أمام احتمال حصولها، في ظلّ إعلان إسرائيل نواياها بارتكابها. فكأنّما المطلوب أن يُباد أهالي غزّة كلّهم كي نتحسّس أنّنا أمام إبادة! وما يزيد من قابلية الأمر للانتقاد هو أنّه، بمعزل عن النقاش التِقني حول الإبادة (تدمير شعب) وفيما إذا تحقّقت أم لا، من الثابت أنّ الآلة الإسرائيلية تعمل أقلّه على التطهير العرقي ونسف مقوّمات الحياة في غزّة، وتحديدًا في القسم الشمالي منها، ممّا يجعلنا أمام جريمة تطهير عرقي هي بأقلّ تقدير جريمة ضدّ الإنسانية، جريمة تتطلّب بدورها تحركًا عالميًّا. في الاتّجاه نفسه، سجّلت العديد من المواقف لمسؤولين سياسيين (منهم المفوّض بالعلاقات الخارجية جوزيف بوريل) ترفض إدانة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية حجّة أنّ هكذا إدانة تتطلّب محاكمةً وتدقيقًا في دوافع الجيش الإسرائيلي للقيام بهذا العمل الحربي أو ذاك. هذا الموقف يبدو، في ظلّ انكفاء المدّعي العام لدى المحكمة الدولية الجزائية الصالحة كريم خان عن أيّ تحرّك، بمثابة تماهٍ مع إفلات إسرائيل من العقاب وتخلٍّ واضح عن المسؤولية في منع الجريمة والدفاع عن "الإنسان".

حرب ضدّ الحقوق الأساسية والديمقراطية

تمثّل التشقّق الثاني الذي أحدثته حرب غزّة في التعرّض الواسع للحقوق الأساسيّة والتي تمّ تكريسها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كجواب هنا أيضًا على أهوال الحرب العالمية الثانية، على أمل أن تنخرط الدول كافّة في بناء عالم يضمن لكلّ إنسان التمتّع بهذه الحقوق وبالكرامة الإنسانية بمنأى عن الخوف والعوز. وإذ كان يفترض أن يحتفل العالم هذه السنة باليوبيل الماسي لهذا الإعلان، فإذا بذكرى هذه السنة تأتي مضرّجة بدماء آلاف الأطفال في غزّة، ممّا جعل الاحتفاء بهذه الذكرى خافتًا وخجولًا.

وتجلّى التعرّض الأبرز لهذه الحقوق في تضييق حرّية التعبير، بما فيها حرّية الوصول إلى المعلومات واكتساب المعرفة والعلم والتظاهر والاستقلالية الأكاديمية، وذلك في ميادين مختلفة تتّصل بشكل أو بآخر بالتنديد بالحرب الإسرائيلية وما ترشح عنه من أبعاد. وما يزيد من خطورة التعرّض لهذه الحرّيات الذي حصل بشكل خاص في الولايات المتّحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا، أمران:

الأوّل، أنّ التعرُّض للتمتّع بحرّية أساسية إنّما اقترن هنا بالتعرُّض للوظيفة المتوخّاة من هذه الحرّية سواء اتّصل بالكشف عن الحقيقة أو التضامن مع شعب يعاني من الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري والتطهير العرقي منذ 75 سنة،

رسم رائد شرف

وبالأخصّ مع شعب يواجه اليوم إبادة جماعية. بمعنى أنّ التعرُّض إنّما طال المجال الذي يفترض أن تتمتّع الحرّية فيه بأوسع هامش ممكن لارتباط ممارستها بغايات نبيلة تتمثّل في الدفاع عن مصلحة إنسانية سامية.

الثاني، أنّ التعرُّض استند إلى حجج عبثية تمامًا لا تصمد أمام أيّ جدل جدّي. وليس أدلّ على ذلك من الخلط المتواصل والمنتظم بين معاداة السامية أو كراهية اليهود ومعاداة إسرائيل أو الصهيونية. العبث نفسه نجده في اعتبار إعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني أو رفع العلم الفلسطيني أو لبس الكوفية أو استخدام عبارة انتفاضة أو فلسطين حرّة من النهر إلى البحر أو الدعوة إلى مقاطعة المُنتَجات الإسرائيلية أو حتّى مُنتَجات المستوطنات في الضفّة على أنّها تنمّ عن معاداة للسامية أو تشجيع للإرهاب.

تحوّل إنكار إنسانية الفلسطينيين إلى مقدّمة لإنكار إنسانية قانون النزاعات

فكأنّما تمّ التعرُّض لأنبل أشكال ممارسة حرّية التعبير من خلال استخدام حجج واهية جاز وضعها في قمّة العبث، تتّصل كلّها بتجنّب مخاطر وهمية وغير حقيقية. كما صدر هذا التعرُّض من الدول الداعمة للحرب الإسرائيلية بما يؤكّد ارتباطه بغايات سياسية عنوانها العريض تسهيل سير العملية الإسرائيلية (الإبادة) من خلال تحصينها إزاء تنامي الاحتجاجات العالمية عليها. وقد بدا التعرُّض من هذه الزاوية بمثابة انعكاس لإرادة استبدادية لدى السلطات السياسية في فرض التسليم بأمر معيّن، التسليم بأنّه يجب لأنه يجب، بمعزل عمّا يقتنع به العقل أو ينفيه. وإذا عرفنا أنّنا نتحدّث هنا عن قمع للحرّية في إحدى أخطر المسائل التي قد تطرح على أيّ مجتمع، أمكن القول إنّه يؤدّي عمليًّا إلى تهديد أسس الديمقراطية. فإذا أمكن لسلطات هذه الدول التعرُّض لمسائل بهذه الخطورة، فإنّ ذلك يعني أنّها تعدّ نفسها مخوَّلة للمسّ بأيّ حرّية.

وما يفاقم من خطورة هذا التوجُّه أنّ استخدام حجج عبثية غير عقلانية من أجل قمع الحرّيات إنّما ترافق مع مسعى مُمنهَج للتخلُّص من أيّ ضوابط مبدئية أو مؤسَّساتية، وبالأخصّ الضوابط التي تهدف إلى عقلنة القرارات العامة، ومعها الديمقراطية، وهي تحديدًا الضوابط التي تحول دون تحوّل الديمقراطية إلى غوغائية أو إلى نظام شعبوي محض أو إلى نظام توتاليتاري. وليس أدلّ على ذلك من استجواب رؤساء جامعات أميركية من قبل نوّاب في الكونغرس الأميركي على خلفية كيفية تعاملهم مع حراكات الطلّاب المؤيّدة لفلسطين، وهو الأمر الذي انتهى باستقالة رئيسة جامعة بنسيلفانيا. الأمر نفسه نلمحه في تهميش دور الهيئات القضائية وممانعة قراراتها والعمل على تجاوزها. وهذا ما نستشفّه من إصرار الإدارة العامة الفرنسية على منع التظاهر بصورة متكرّرة بالرغم من القرارات الإدارية باعتبارها غير قانونية أو من مسعى البرلمان البريطاني إلى حظر الدعوات إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها تبعًا لقرار قضائي اعتبر أنّ الدعوة إلى المقاطعة مشروعة. الأمر نفسه يتّصل بالمثقّفين (أو ما كان يصطلح على تسميته قضاة الرأي) بدليل منع محاضرة جوديث باتلر في فرنسا أو سحب جائزة حنا آراندت من ماشا جسن، فضلًا عن بعض المؤشّرات لضبط أو تعليق الدعم المالي للمنظّمات الحقوقية التي اتّخذت مواقف نقدية ضدّ إسرائيل أو شنّ حملات عليها للتشكيك في موضوعيتها أو شيطنتها.

وقد بلغ تعارض هذه الأنظمة مع العقلنة أوْجَه مع إعلان حساسيتها إزاء "الحقيقة"، حقيقة ما حصل ويحصل في فلسطين منذ 75 عامًا، بحجّة أن لا شيء يبرّر ما حصل في 7 أكتوبر ، مقابل تساهلها الكبير حيال قتل أكثر من مائة صحافي (يفترض أنّهم الشهود على الحقيقة) في غزّة، وحماسها لضبط وسائل التواصل الاجتماعي ونشر البروباغندا الإسرائيلية في وسائل الإعلام بكلّ ما فيها من معلومات ثَبُتَ أكثر من مرّة أنّها مُختلَقة ولا هدف لها إلّا شيطنة غزّة وتبرير الإبادة فيها.

حرب ضدّ المشروع الكوني أو عودة زمن الكولونيالية

أخيرًا، سرعان ما أحدث اصطفاف دول الشمال السياسي مع إسرائيل شرخًا عالميًّا فيما بينها وبين دول الجنوب، وبخاصّة أنّ هذا الاصطفاف وحّد دولًا كولونيالية سابقًا أو دأبت على ممارسة هيمنتها على دول أخرى، وأنّ دعمها لإسرائيل إنّما أشّر إلى تطبيعها مع الاحتلال والاستعمار والتطهير العرقي ومجمل الأفعال التي تمارسها بحقّ الشعب الفلسطيني منذ عقود. وقد أيقظ هذا الشرخ ذكريات إبادات واحتلالات انتهتْ في الماضي، من دون أن تخضع لأيّ معالجة، بل غالبًا من دون أن تنتهي مفاعيلها بالكامل، وهي ذكريات وجدتْ تعبيراتها الأهمّ لدى الشعوب المستعمَرة سابقًا، أو أقلّيات المهاجرين المتحدّرين عنها والتي ما برحت تعاني التمييز والتهميش في الدول الأوروبية التي انتقلوا إليها. كما وجدت تعبيراتها الأكثر بلاغة لدى الشعوب الأصلية في مختلف القارّات، والتي عكست تماهيًا عميقًا مع مأساة الفلسطينيين بفعل هذه الذكريات. وهذا ما عبّر عنه بعضهم بقولهم: "السكّان الأصليون يعرفون تاريخ الفلسطينيين لأنّهم عاشوه".

وما يعمّق هذا الشرخ أنّه يترافق مع تعرُّض لأنسنة القانون الدولي وتشكيك في دور الأمم المتّحدة ومواثيقها ومحاكمها وكيفيّة تطبيقها القانون الدولي الإنساني، بخاصّة في ظلّ هيمنة دول الشمال السياسي على أهمّ مؤسّساتها ووكالاتها. وفيما ينتظر تاليًا أن توقظ حرب غزّة القوميات على اختلافها وأن تؤجّج صراع الحضارات على أنقاض القانون الدولي، فإنّه يُؤمل، في المقابل، أن يشكّل هذا الشرخ صدمةً إيجابيةً ودرسًا بشأن الإشكالات البنيوية في تنظيم الأمم المتّحدة والعلاقات الدولية وتطبيق القانون الدولي.

ويفرض هذا الدرس، في الواقع، توجّهات ثلاثة:

الأوّل، تعزيز شبكات التضامن العالمي للدفاع عن أنسنة القانون والعدالة بين الشعوب. وبالطبع تشكّل الحراكات التي نشأت في دول الشمال السياسية بمناسبة حرب غزّة، رافدًا أساسيًّا لهذه الشبكات التي يؤمل منها أن تتطوّر إلى حراك عالمي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والحدّ من مشاريع الغطرسة والهيمنة على اختلافها؛

والثاني، ضرورة أن تعمل دول الجنوب على تعزيز سيادتها وتعبئة طاقاتها وصناعة قوّتها وقدرتها على التصدّي للتهديد الدولي، والأهمّ تعزيز شبكات التعاون الإقليمي على اختلافها. وهذا الأمر يفرض تعزيز الديمقراطية في هذه الدول على نحو يجعلها محصّنة داخليًّا، فلا تختزل سيادتها بإرادة شخص واحد أو أشخاص معدودين؛

والثالث، ضرورة انخراط العالم، وضمنًا وكالات الأمم المتّحدة، في عمل حقوقي وأكاديمي طويل الأمد لتحقيق عدالة انتقالية وفق معايير معيّنة بكلّ ما يتّصل بالجروح العالمية التي أحدثتها الإبادات والكولونيالية، والتي ما تزال مفاعيلها تتحكّم في موارد الشعوب ومستقبلها، وذلك بهدف وضع حدّ لهذه المفاعيل، والأهمّ منع تكرارها كما هدّدت به حرب غزّة؛ إذ إنّ هذه الحرب إنّما تعلمنا أنّ شعار never again يبقى شعارًا منفصلًا عن الواقع في غياب هذه العدالة، والأهمّ في غياب إيمان عميق بالمساواة بين الناس كافّة. فلنتجرّأ على ذلك. إنّها كأس لا بدّ للعالم من أن يشربها إذا أراد حقيقةً أن يبني سلامًا عادلًا تمهيدًا لتوحيد الجهود في مكافحة الخطر الأكبر القادم: خطر انتقام الطبيعة من انتهاك قوانينها.

التفكير المحرّم

كريم نمّور

رسم رائد شرف

"هل تُدين حماس؟" بهذا السؤال المبتذل استُهلّت العديد من المقابلات في وسائل إعلام دول الشمال السياسي، لا سيّما متى استضافت محاورًا عربيًّا أو مسلمًا عقب أحداث 7 أكتوبر. هو سؤال بلاغي، لا أكثر. عليك أن تُدين حماس وإلّا قد تكون عرضة لاتّهامك بتبرير الإرهاب والعنف أو الدفاع عنهما. انتهى الحوار. لا مجال للعودة إلى سياق الاحتلال والحصار، كأن تدين حماس ولكن... إذ إنّ هذه الـ"لكن" محرّمة في النقاش العام. فبعد حصول عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر، وبالتزامن مع قصفها لغزّة وإعلانها الحرب للقضاء على حماس، شنّت إسرائيل حربًا موازية في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بهدف تعزيز الدعم الدولي لها في عدوانها على غزّة، والذي سرعان ما برزتْ وحشيته غير المسبوقة فضلًا عن أهدافه الإبادية والجيوسياسية.

تمثّلت الحرب الموازية في محاولة إسرائيل فرض سردية ثنائية القطب وبسيطة على العالم، مفادها أنّه اعتُدي عليها بشكل مُفاجئ وغير مُبرَّر ووحشي من قبل إرهابيين، وبالتالي لها الحقّ في الدفاع عن نفسها، وأنّها بذلك إنّما تقوم بالدفاع عن العالم المتحضّر ضدّ ما وصفه أحد كبار مسؤوليها بالـ"الحيوانات البشرية" أو البربرية. ولهذا الغرض تمّ تصوير 7 أكتوبر كالنقطة "صفر" للصراع، وكأنّما التاريخ بدأ حينها، وكأنما عملية "طوفان الأقصى" حادث مجرّد من النطاق الزمني-المكاني وشاذّ عنه، إذ إنّ فظاعة ما ارتكبته حماس تحجب أيّ اعتبار آخر، لا سيّما سياق الأحداث وتاريخ الصراع في المنطقة. بالتالي، تُصبح أيّ محاولة لفهم سياق 7 أكتوبر ، حتّى ولو ترافقت مع إدانة حماس أو انتهت إليها، بمثابة اصطفاف مع الطرف الآخر أو تبرير له، وصولًا إلى حدّ اعتباره معاديًا للسامية أو داعمًا للإرهاب تقتضي إدانته بحدّ ذاته.

على هذا الأساس، بَنَت إسرائيل إستراتيجية سرديّتها الحربية الراهنة. فبالإضافة إلى استخدامها أدوات دعاية الحرب التقليدية (من ضمنها بروباغندا الفظاعة والأخبار الكاذبة)، حاولت إرساء معادلة التفكير المحرّم في النقاش العام (وفق المفهوم الألماني له: Denkverbot) وصولًا إلى قمع حرّية التعبير في كلّ ما يتّصل بهذه المسألة. هي إستراتيجية سردية ثلاثية المحاور تؤدّي إلى تغليب السردية الإسرائيلية على أيّ اعتبار آخر، ودرء أيّ نقد محتمل لإسرائيل أو أيّ محاولة لمحاسبتها أو لوضع ضوابط لمشروعها.

التفكير المحرّم لحجب السياق أو الحقيقة

هجوم حماس "لم يأتِ من فراغ". بهذه العبارات من مداخلته أمام مجلس الأمن في 26 تشرين الأوّل، حاول أمين عام الأمم المتّحدة، أنطونيو غوتيريش، إدخال بعض التوازن على كيفيّة مقاربة أحداث 7 أكتوبر والتذكير بما يواجهه الشعب الفلسطيني منذ عقود من "احتلال خانق واستيطان وعنف من قبل النظام الإسرائيلي. لكن سرعان ما أتَت ردّة الفعل الإسرائيلية عليه على لسان وزير خارجيتها، إيلي كوهين، الذي ألغى اجتماعه المقرّر مع غوتيريش، مبرّرًا الأمر بأنّه "لا توجد مساحةٌ لمقاربة متوازنة" في هذه المسألة وأنّه "يجب محو حماس من على وجه الأرض". من ناحيته، دعا السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتّحدة، جلعاد أردان، الأمين العام إلى الاستقالة متّهمًا إيّاه بتبرير مجزرة 7 أكتوبر (والإرهاب إذّاك)؛ في المقابل، اعتبر داني دايان، رئيس ياد ڤاشيم (Yad Vashem)، مركز الأبحاث الإسرائيلي في أحداث الهولوكوست ولتخليد ذكر ضحاياها، أنّ من يبحث لفهم أحداث 7 أكتوبر أو يبحث عن سياق تبريري ولا يُدين حماس، يرسب في الاختبار، وعلى هذا الأساس "رسب الأمين العام [في] الاختبار"، علمًا أنّ كلمات غوتيريش هذه أتت بعد إدانته الواضحة لما قامتْ به حماس في 7 أكتوبر .

ردّة الفعل الإسرائيلية على كلام غوتيريش هذه تتّسق مع إستراتيجيتها في تجريد أحداث 7 أكتوبر من السياق الزمني-المكاني في اتّجاه تحريم التفكير فيه (Denkverbot) وإرساء معادلة ثنائية القطب على النقاش العام: إمّا أنت معنا بالكامل أو ضدّنا بالكامل. إدانة حماس لا تكفي، المطلوب هو دعم مجرّد وغير مشروط لما تفعله أو ستفعله إسرائيل ردًّا على طوفان الأقصى.

ومن دون التقليل من نجاح هذه الإستراتيجية في الهيمنة على الخطاب العام في دول الشمال السياسي (أقلّه في الفترة الأولى من العدوان الإسرائيلي)، فإنّ عبارة غوتيريش وردّة الفعل الإسرائيلية عليها شكّلت مناسبة لتعميق النقاش بشأن كيفية مقاربة 7 أكتوبر. هذا ما نستشفّه من البيان الصادر عن منظّمة هيومن رايتس ووتش التي أثنت على أهمّية التذكير بأنّ 7 أكتوبر لم تحصل في فراغ، معتبرةً أنّ التذكير بالسياق ومسؤولية إسرائيل في المشروع الاستيطاني-الاستعماري مهمّ جدًّا لفهم ما يحصل، من دون أن يرشح ذلك عن أيّ تبرير لأيّ عمل شنيع (Atrocities) قد ارتكب أو سيرتكب من أيّ من أطراف النزاع. وهذا أيضًا ما أكّدت عليه المقرّرة الخاصة للأمم المتّحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلّة، فرانشيسكا ألبانيز، في تصريحها أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة في دورتها ال 78، معتبرةً أنّ "جحيم اليوم (أي عملية حماس في 7 أكتوبر) لا يمكن أن يعتّم على عنف العقود الماضية"، إذ إنّ معالجة الأزمة "تحتّم علينا فهم ما أدّى إليها. هذا لا يعني التبرير أو التخفيف من فظاعة الجرائم التي ارتكبت بحقّ المدنيين الإسرائيليين في 7 أكتوبر، بل هذا الأمر يدعونا إلى حسن مواجهة الأعمال الشنيعة في سياق ما سبقها".

ويلتقي هذان الموقفان إلى حدّ بعيد مع رأي جوديث باتلر (Judith Bulter) حول بوصلة الحداد والمقاربة الأخلاقية لإدانة العنف. هذا الرأي عبّر عن استغرابٍ شديد إزاء الحؤول دون فهم العمل الذي ندينه، كأنّما المعرفة أصبحت تشكّل بحدّ ذاتها مدخلًا إلى نسبية القيم، وتخفّف من قدرتنا على الحكم، أو كأنّما التقييم النقدي والمستنير يؤدّي إلى الفشل الأخلاقي والتواطؤ مع ارتكاب جرائم شنيعة. وقد خلص هذا الرأي إلى أنّ فهم السياق لا يهدف الى تبرئة حماس أو عقلنة العنف وتبريره، إنّما هي عملية فكرية ضرورية لإيجاد حلول خارج دوّامة العنف. أمّا مطالب الإدانة الأخلاقية بمعزل عن السياق، فهي تعيد تدوير أشكال من الاستعمار العنصري الآيل إلى قراءة المسألة كصراع بين العالم المتحضّر (إسرائيل) والهمجية (الحيوانات البشرية)، وفق بتلر، بكثير من الاختزال.

لم تكتفِ إسرائيل والقوى الداعمة لها بالعمل على إخراج سياق الاحتلال والحصار وكل ما ارتكبته خلال العقود الماضية من مجال النقاش، إنّما عملت في الآن نفسه على تسويق المعلومات والآراء التي تتناسب مع مصالحها من دون أن تجد حرجًا في تسويق معلومات كاذبة قطعًا أو مضخَّمة في قراءة "بديلة" للواقع.

البروباغندا الإسرائيلية: شيطنة حماس و... غزّة

يكاد يكون مُسلَّمًا به أنّ إسرائيل سارعت منذ الساعات الأولى بعد عملية طوفان الأقصى إلى نشر معلومات مُلفَّقة بشأنها. وقد بلغت درجة شيطنة حماس حدّ مقارنة هذه الأعمال بالمحرقة النازية، تمهيدًا لتسويغ التعامل مع حماس تمامًا كما تمّ التعامل مع النازية. وقد ضمنت إسرائيل نجاح هذه البروباغندا من خلال تواطؤ وسائل إعلام غربية سارعت إلى تكرار نشر هذه المعلومات من دون التدقيق في مصدرها أو صحّتها. ولم يُكشَف كذب المعلومات المنشورة إلّا لاحقًا وتدريجيًّا وبصورة مجتزأة. فالحرائق (بما يذكّر بالمحرقة) لم تتسبّب فيها حماس إنّما القوّات الإسرائيلية؛ وكذلك قتل عدد كبير من الإسرائيليين، وخصوصًا المدنيين منهم، وحرق وتدمير البيوت والسيارات. وإذ أكّدت وسائل إعلامية إسرائيلية مثل هآرتس (Haaretz) هذا المعطى، هُدِّدت بالمقاطعة ويسحب التمويل الدعائي الحكومي من قبل وزير الاتّصالات الإسرائيلي. يُضاف إلى ذلك كمّ من الأخبار الملفّقة والتي انتشرت بشكل واسع في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، أخطرها الخبر المتعلّق بقطع المقاتلين الغزّاويين رؤوس 40 طفلًا في مستوطنة كفار عزّة، والذي نقلته أوّلًا قناة i24 الإسرائيلية ليسارع الرئيس الأميركي جو بايدن إلى تبنّيه بعد تأكيد اطّلاعه على صور هؤلاء، قبل تراجع البيت الأبيض عن أقواله بعد افتضاح كذب المعلومة. في اتّجاه الشيطنة نفسه، عمدت إسرائيل إلى نعت حماس بالدواعش مستفيدة من تنامي الإسلاموفوبيا والتراكمات الحاصلة في الحروب المعلَنة ضدّ ما يُسمّى الإرهاب الإسلامي، وبخاصّة منذ 11 أيلول 2001. وليس أدلّ على ذلك من رواج توصيف 7 أكتوبر على أنّه "11 أيلول" الإسرائيلي، بل أفظع منه.

بروباغندا أخرى اعتمدتْها إسرائيل بشكل واسع لقصف أيّ هدف تريده في غزة، قوامها أنّ حماس تتّخذ من أهاليها "دروعًا بشرية"، وأنّها تحتمي بمنشآتها المدنية وضمنًا المستشفيات والمدارس، وصولًا إلى المزج التامّ بين أهالي غزّة وحماس كما نستشفّ من تصريحات الرئيس الإسرائيلي إسحق هارتزغ بأنّ الحرب هي ضدّ أمّة بأكملها، في توجُّه مؤدّاه إنكار إنسانية الفلسطينيين وزجّهم جميعًا في خانة الإرهاب المُثبَت بحدّ ذاته (self-evident terrorism). وعليه، وفي ظلّ هذه البروباغندا، شهدنا تارةً قصف مجمّع سكني يقطنه مئات المدنيين بحجّة توافر معلومات عن تواجد مسؤول من حماس فيه، وطورًا إخلاء المستشفيات بل اقتحامها وتدميرها، وعلى الأقلّ وضعها خارج الخدمة، بحجّة أنّ حماس تستخدم أنفاقًا تحتها. وعمومًا، بدتْ تأكيدات إسرائيل كافية من أجل انتزاع مقبوليّة استهداف أيّ مُنشأة مهما بلغت درجة حمايتها دوليًّا، بل مهما بلغت فداحة الثمن الإنساني الناتج منه. وعليه، تمّ إخلاء كُبريات المستشفيات في شمال غزّة مع ترك عدد كبير من المرضى (ومنهم الأطفال الخدائج الذين تحلّلت جثامينهم الصغيرة على أسرّة أحد المستشفيات المستهدفة) لمصيرهم. وليس أدلّ على هذه البروباغندا من الفيديو الترويجي

الذي بثّه الجيش الإسرائيلي والذي أظهر أسلحة وذخائر "اكتُشفت" داخل المستشفى، وهو أمر دحضتْه بعد إخلاء المستشفى عدد من وسائل الإعلام في الشمال السياسي.

تجلّت البروباغندا نفسها في مساعي تبرئة إسرائيل من جرائم عدوانها أو التخفيف من أثرها. هذا ما شهدناه بشكل خاص تبعًا لمجزرة المستشفى الأهلي العربي – المعمداني في 17 تشرين الأوّل، والتي لقِيَتْ استهجانًا شعبيًّا. كما شهدناه في إنكار مآسي الغزّاويين والتلميح إلى أنّ الإدارات العامة في غزّة (والتي تديرها حماس) تعمد إلى تضخيم أرقام الإصابات والضحايا بهدف استجرار الاستعطاف الدولي، وصولًا الى حدّ وصف هنانيا نفتالي هذا الأمر بـ"باليوود" (Pallywood)، في إيحاء منه بأنّ ما تنشره إدارة غزّة أشبه بالأفلام منه إلى الواقع.

ومن المهمّ التذكير أنه ما كانت البروباغندا الإسرائيلية لتنجح لولا الدور الذي لعبته الهاسبارا (הַסְבָּרָה) في مختلف المؤسّسات الإسرائيلية والمؤسّسات الشريكة لها حول العالم (لعلّ أشهرها AIPAC في الولايات المتّحدة) ونفوذ النظام الإسرائيلي إذّاك في وسائل الإعلام الحليفة أو المملوكة من إسرائيليين، لا سيّما في دول الشمال السياسي، مثل قناة BFMTV الإخبارية الفرنسية المملوكة من صاحب الأعمال الفرنسي-الإسرائيلي، باتريك دراحي (Patrick Drahi)، وهو نفسه مالك قناة i24 الإسرائيلية المذكورة أعلاه. انعكس هذا على أداء وسائل الإعلام المنحاز تمامًا للسردية الإسرائيلية وعلى تراجع معايير الموضوعية والمهنية في تغطيتهم الأحداث، لا بل إنّ هذا الواقع يتقاطع أيضًا مع خصخصة قسم آخر من الإعلام والسيطرة السياسية عليه، وتداعيات هذا الأمر على مستوى المحتوى والخطّ التحريري.

المحور الثالث: تقييد حرّية التعبير صونًا للسردية الإسرائيلية:

تبقى إستراتيجية إسرائيل السردية عرضة للتفتُّت، لا سيّما في ظلّ الثورة المعلوماتية والفكرية التي أسفرت عن انتشار منصّات التواصل الاجتماعي الافتراضي. وعليه، وجدت إسرائيل نفسها مضطرّة لإنجاح بروباغنداها إلى استدعاء تعاون حلفائها وداعميها لتضييق مجال حرّية التعبير وابتداع وسائل جديدة لإسكات الأصوات المعارضة والناقدة لها، فضلًا عن استخدام ما لديها من نفوذ مالي وسياسي لترهيب هذه الأصوات عند الاقتضاء. وقد تجلّى هذا الأمر على أوجه عدّة:

• الوجه الأول: الحجب المستتر (Shadow Banning):

هو آليّة الحدّ من ظهور مستخدم ما في المساحة الافتراضية العامة وحجب وصول منشوراته إلى مستخدمين آخرين. وهو أمر طال بشكل خاص الحسابات النقدية لإسرائيل أو المندّدة بفظاعة حربها على غزّة. ويسجّل هنا بشكل خاص موقف المفوّضية الأوروبية التي أرسلت في 12 تشرين الأوّل (5 أيّام فقط بعد بدء الحرب) طلبًا رسميًا إلزاميًّا إلى منصّة X للحصول على معلومات حول كيفية معالجة المنصّة لخطاب الكراهية والمعلومات المضلّلة والمحتوى المتعلّق بالإرهاب إزاء حرب إسرائيل على غزّة (عمليًّا لحجب الحسابات الداعمة للغزّاويين تحت ذريعة دعمها للإرهاب)، مستعينة بقانون الخدمات الرقمية (Digital Services Act) الصادر في العام 2022. واللافت أنّ المفوّضية استخدمت هذا النصّ لتحقيق غاية وردت عرضًا فيه وهي آلية الحجب المستتر، في موازاة تجاهلها الغاية الأساسية منه الكامنة في حماية المساحات الافتراضية وإلزام مواقع التواصل الاجتماعي باحترام الحقوق الأساسية، لا سيّما إجراءات المحاكمة العادلة.

• الوجه الثاني: منع التظاهرات الداعمة للغزّاويين:

مثلما حصل في عدّة بلدان أوروبية في مقدّمتها فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة وسويسرا وغيرها. ولإقرار مثل هذه الإجراءات، المخالفة لحرّية التظاهر وللعهود الدولية (لا سيّما المادّة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتّفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، تمّ التذرّع بحجج مختلفة مثل معاداة السامية أو دعم الإرهاب أو الإخلال بالنظام العام. وقد سجّلت في هذا المضمار انزلاقات فادحة، كأن يُعَدّ شعار "فلسطين حرّة من النهر إلى البحر" بمثابة دعوة إلى إبادة اليهود، بالرغم من تذكير منظّمات حقوقية بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في أمستردام في 15 آب 2021 والتي اعتبرت أنّ الشعار لا يستهدف اليهود كأقلّية عرقية أو دينية. كما تمّ منع رفع الأعلام الفلسطينية أو حتّى لبس الكوفيّة الفلسطينية في بعض الدول، وكأنّما أصبحا يمثّلان رموز الإرهاب أو كأنّما أصبح رفض الاحتلال أو مجرّد التضامن مع الشعب الفلسطيني أو المطالبة بوقف إطلاق النار والتضامن مع غزّة مناصرة للإرهاب ودعمًا له ودعوة إلى إبادة اليهود.

• الوجه الثالث: إقصاء الأصوات الفلسطينية من المساحات العامة:

لعلّ أكثر الأمثلة رمزية هنا هو إلغاء حفل 20 تشرين الأوّل، الذي كانت ستُمنح فيه عدنية شبلي جائزة ليتبروم الألمانية المخصّصة لكاتبات من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والعالم العربي لروايتها "تفصيل ثانوي" التي تعرّي عدوانية إسرائيل عند نشأتها ضدّ سكّان المكان الأصليين كما في زمن الاحتلال. وقد برّر منظّمو المعرض إلغاء الحفل بـ"الإرهاب الهمجي الذي شنّته حماس على دولة إسرائيل"، في موازاة إعلانهم تخصيص "مساحة المعرض للأصوات الإسرائيلية".

وقد امتدّ هذا النوع من الإقصاء أيضًا إلى الأوساط الأكاديمية، مثلما حصل مع المحامي ربيع إغبارية الذي كان من المفترض أن ينشر بحثًا له حول الوضع القانوني في فلسطين تحت عنوان "النكبة المستمرّة" في مجلّة هارفرد القانونية (Harvard Law Review)، فإذ به يُفاجأ بقرار من إدارة التحرير في 18 تشرين الثاني بعدم نشر دراسته من دون تبرير وتبعًا لما أشارت إليه إدارة المجلّة من جدال داخلي لم تُشارك معه تفاصيله بوضوح، فتمّ نشر البحث في مجلّة The Nation الإلكترونية.

• الوجه الرابع: حظر حركة مقاطعة إسرائيل:

أثبتت نجاح آلية عملها منذ سنوات، لدرجة اعتبارها من قبل إسرائيل منذ 2015 تهديدًا إستراتيجيًّا من الدرجة الأولى وعملًا معاديًا للسامية. وفي حين تفاقم نشاط الحركة حول العالم بعد 7 أكتوبر مشكّلًا وسيلة فعّالة للتنديد بحرب إسرائيل والضغط عليها، جهدت الماكينة الإسرائيلية في الشمال السياسي لحظر حركة المقاطعة. وهذا بالفعل ما أمكن مشاهدته في بعض البلدان الأوروبية مثل ألمانيا، حيث أصدر البرلمان في العام 2021 قرارًا أدان فيه حركة المقاطعة باعتبارها معادية للسامية، مُعتمدًا التعريف العملي لـ"معاداة السامية" للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة الذي يمزج بين معاداة إسرائيل ومعاداة السامية. وهو حظر سُجّل أيضًا في عدد من الولايات الأميركية وفي المملكة المتّحدة مؤخّرًا، حيث ناقش البرلمان البريطاني في تمّوز 2023 مشروع قانون يحظر على المجالس المحلّية والجامعات والهيئات العامة الأخرى مقاطعة الدول الأجنبية، وذلك تصدّيًا لتوجُّهٍ إلى سحب الاستثمارات من صناديق إسرائيلية. وقد خصّ مشروع القانون بالذكر إسرائيل وحدها تأكيدًا على سعيه إلى حماية مختلف وحداتها الاستيطانية في الأراضي المحتلّة. كما يُشار إلى أنّه، وفي حين كانت محكمة التمييز الفرنسية قد اعتبرت في العام 2015 أنّ ممارسات حركة المقاطعة تشكّل عملًا يحضّ على التمييز، حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العام 2020 ضدّ فرنسا تبعًا لطعن قُدّم أمامها ضدّ الحكم المذكور، على اعتبار أنّ هذا الأمر يشكّل مخالفة لممارسة حرّية التعبير، الأمر الذي اضطرّ محكمة التمييز الفرنسية إلى العدول عن توجُّهها السابق.

• الوجه الخامس: التهديد الوظيفي والصرف من الخدمة:

وهو أمر تمّ تسجيله في مختلف المجالات والمستويات، لا سيّما بعد 7 أكتوبر، ونددّ به عدد من مقرّري الأمم المتّحدة الخاصّين. فبالإضافة إلى خسارة بعض المشاهير المتضامنين مع الغزّاويين مشاريع وعقودًا لهم بسبب مواقفهم، مثلما حصل مع بعض الرياضيين وكلّ من الممثّلة الإباحية السابقة (لبنانية الأصل) ميا خليفة والممثّلة الأميركية سوزان سارندون (Susan Sarandon) وعارضة الأزياء العالمية من أصل فلسطيني بلّا حديد (Bella Hadid)، تمّ صرف عدد من الأشخاص، لا سيّما صحافيين، من مناصبهم بسبب منشورات لهم متضامنة مع الفلسطينيين. وهذا ما حصل مع إهراء الأخرس (كندية من أصل فلسطيني) التي تمّ صرفها من Global News في كندا، ومايكل أيزن (Michael Eisen) رئيس تحرير المجلّة الأكاديمية العلمية eLife والكاتب في مجال الرياضة في مجلّة PhillyVoice جاكسون فرنك (Jackson Frank). من ناحية أخرى، هُدِّد عدد آخر في وظائفه بسبب تضامنه أو احتمال تضامنه مع الغزّاويين أو القضية الفلسطينية، وهو أمر تمّ تسجيله بشكل خاص في فرنسا مع الباحثين المتخصّصين بمسائل الشرق الأدنى، فيما دُفع بعضهم إلى الاستقالة، على غرار ما حصل مع رئيسة جامعة بنسلفانيا الأميركية ليز ماغيل بعد خضوعها مع رؤساء جامعات أميركية أخرى لاستجواب في الكونغرس الأميركي.

• الوجه السادس: تحوير مفهوم معاداة السامية:

وهو أمر حصل من خلال الخلط بين اليهود وإسرائيل، وصولًا إلى الخلط بين معاداة السامية ونقد إسرائيل. وهذا تحديدًا ما نقرأه مثلًا في تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية (غير المُلزم قانونًا) والذي تسترشد به المفوّضية الأوروبية، بحيث يضمّ: "استهداف دولة إسرائيل، في تصوّرها كجماعة يهودية" أو "الادّعاء بأنّ وجود دولة إسرائيل هو مسعى عنصري" أو "المقارنة بين سياسات إسرائيلية معاصرة والنظام النازي" إلخ. وقد توجّه الخطاب الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر نحو إلغاء أيّ التباس حول هذا الأمر، معتبرًا أيّ نقد لإسرائيل، مهما كانت النية من ورائه، بمثابة عمل معادٍ للسامية بحدّ ذاته، وهو ما ردع العديد من الصحافيين والمحلّلين والمفكّرين حول العالم من إبداء آرائهم بحرّية في النقاش العام.

• الوجه السابع: إسرائيل فوق المساءلة بقوّة القانون، والعرب والمسلمون مدانون حتّى إثبات العكس:

وهو أمر التُمِس بشكل خاص في ألمانيا وفرنسا جرّاء مساعي بعض السياسيين إلى طرح مشاريع قوانين تحصّن إسرائيل من النقد في الظاهر فيما تعزّز التمييز العنصري تجاه العرب والإسلام. ففي فرنسا أُعيد طرح اقتراح قانون (بعدما كان قد تمّ التداول بموضوعه في العام 2019)، لمعاقبة معاداة الصهيونية أمام مجلس الشيوخ (من ضمنها معاقبة أيّ منازعة بوجود دولة إسرائيل وتحقير دولة إسرائيل)، وهو منحى تجريمي سُجّل أيضًا في الولايات الأميركية المتّحدة. أمّا في ألمانيا، فقد دعا الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير (Frank-Walter Steinmeier) في 8 تشرين الثاني الألمان من أصل عربي إلى أخذ مسافة واضحة من معاداة السامية ومن منظّمة "حماس"، وكأنما يطلب منهم براءات ذمّة بغية التمييز التصنيفي بين "العربي الجيّد" و"العربي السيّئ"، في موقف واضح بعنصريته غير المسبوقة إزاء العرب، كما أعلن البرلمان الألماني مناقشته مشروعَ قانون يؤول إلى فرض شروط جديدة للحصول على الجنسية الألمانية، أهمّها الالتزام بحق إسرائيل بالوجود مقابل تجريم نكران هذا "الحقّ". عمليًّا، تؤول هذه الخطوات في بلدان الشمال السياسي إلى مأسسة تطويع الشعوب من أصل عربي أو إسلامي وإخضاعهم لمبايعة إسرائيل بمعزل عن أيّ اعتبار آخر في الظاهر، فيما تعزّز السياسات العنصرية ضدّهم في جوّ متفاقم من رهاب اللاجئين (واستطرادًا العرب والإسلام عمومًا) مقابل تفشٍّ غير مسبوق (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) للحركات السياسية المتطرّفة والفاشية، لا سيّما في أوروبا.

• الوجه الثامن: حجب الصحافة المعارضة وقتل الصحافيين أو التهديد بالقتل:

وهو الوجه الأخطر من معاقبة الاعتراض على السردية الإسرائيلية. فمنذ 7 أكتوبر، استهدفت إسرائيل العشرات من الصحافيين، أكان في غزّة أو خارجها (وصولًا إلى الحدود الجنوبية اللبنانية)، فيما هددت بإقفال محطّة الجزيرة (بعدما طُلب منها التخفيف من حدّة أخبارها)، وقصفت مكاتب وكالة فرانس برس (AFP) وقتلت عائلة الصحافي في الجزيرة، وائل الدحدوح. كلّ ذلك، وسط غياب أيّ إدانة جدّية من المجتمع الدولي، لا سيّما دول الشمال السياسي، وفي مخالفة صارخة لحرّية الصحافة ودورها الأساسي والرائد في تغطية الحروب. وقد وصل ضيق صدر الحكومة الإسرائيلية حيال الصحافة حدّ التلويح بمعاقبة الصحافة الإسرائيلية نفسها على خلفية تغطية أحداث 7 أكتوبر. هذا ما نستشفّه من تهديد وزير الاتّصالات الإسرائيلي، شلومو كارهي (Shlomo Karhi)، هآرتس (Haaretz) بسحب التمويل الدعائي الحكومي المخصّص لها.

معـــارك حـــول القـانـــون الـدولـي أو مســـاعٍ لأبْلســـة "الإنســـانيّ"

نزار صاغية ونور كلزي

مجسّم اللاعنف: مسدّس ماسورته معقودة

يعكس تمثال "البندقيّة المربوطة" - الذي أهدتْه حكومة اللوكسمبورغ إلى الأمم المتّحدة في العام 1988 وأصبح رمزًا يلازم مقرّاتها حول العالم - مهمّة تحقيق السلام العالمي التي اعترفت بها الدول في ميثاق الأمم المتّحدة وأوكلت إلى المنظّمة الحفاظ عليه. يبدو أنّ "الربط" الوحيد المفروض متعلّق بقدرة هذه الأخيرة على تحقيق مهمّتها. لكنّ الأمم المتّحدة، مثل القانون الدولي، ليست إلّا ستارًا تتوارى خلفه الدول التي تخفي، هي بدورها، أشخاصًا فعليين يحدّدون سياساتها ويقرّرون الفعل باسمها.

في لحظة تاريخية معيّنة، أقرّت الدول أنّ السلام ونبذ العنف هما أساس القانون الدولي الحديث بعد حربَين عالميّتَين داميتَين، واعتبرتْ نفسها مُلزَمة بقواعد وقيم "إنسانية". إلّا أنّها، بالرغم من وحشية الحرب على غزّة التي اتّخذت طابع "الإبـادة"، بـدتْ وكأنّها ما تـزال تحظى بمقبوليّة نسبية (ولو مع بعض التحفّظات من باب رفع العتب) لدى العديد من دول الشمال السياسي، وبخاصّة الولايات المتّحدة الأميركية، مقبوليّة تؤشّر إلى رغبة في تطويع القانون الدولي لخدمة حروب مماثلة، وإن ترافق ذلك مع حَرفِه عن معناه وعن غاياته. والبيّن أنّ هذه الدول تحاول، منذ زمن، إحداث تغيير على صعيد القانون الدولي، ليس من خلال نصوص جديدة بل من خلال مواقف وممارسات، بعضها حربي، يتمّ فرض التطبيع معها تدريجيًّا في المجال الدولي. وإذ تظهر هذه المواقف والممارسات المذكورة بداية بمثابة هرطقة، فإنّه يُخشى في حال تكرارها من دون أن تلقى اعتراضًا قويًّا وحازمًا من الدول الرافضة لها أن تصبح القاعدة الجديدة، قاعدة تمنح الدول القوية هامشًا أوسع للتنصُّل من الضوابط التي شاء القانون الدولي حتّى الآن فرضها ضمانًا للسلام العالمي. وقد حصل هذا الأمر من خلال تبنّي السرديات الإسرائيلية لتبرير عملياتها التدميرية التي أخذت منذ أيّامها الأولى طابع الحرب الشاملة، بل طابع الإبادة الجماعية. ومؤدّى ذلك ليس فقط تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، إنّما أيضًا القضاء على مبادئ القانون الدولي الإنساني، وأوّلها مبدأ الإنسانية أو اعتبار الإنسان القيمة العليا.

ومن هنا، وأمام الخطر الذي يُفترض أن يستشعرَه كلّ من يطمح إلى تحقيق السلام العالمي، رأينا من الضروري التوقّف عند المنحى الذي أخذته مواقف الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل في سبيل استنهاض مقاومة فعليّة لها بما يمنع تحوّلها إلى قواعد مدمّرة للمستقبل. ومن المهمّ هنا مراكمة القوّة لمقاومة هذا المنحى، قوّة تهدف إلى إعادة التوازن المفقود، فلا نفقد الأمل في أنسنة القانون الدولي تمهيدًا لبناء سلام حقيقي وعادل.

مساعٍ للانقلاب ضدّ شرعة الأمم المتّحدة

بعد الحرب العالمية الثانية المدمّرة وما استتبعها من استنزاف للقوى الاستعمارية التاريخية، برز جوّ معادٍ للاستعمار وداعم لحركات التحرّر الوطني. بنتيجة ذلك، انتهج القانون الدولي مسارَين متلازمَين: تمثّل المسار الأوّل في تخفيف سلطة وأدوات القوّة المستعمِرة عبر حرمانها من ممارسة حقّ الدفاع عن نفسها ضدّ الشعوب المحتلّة، في موازاة فرض واجب على عاتق كلّ الدول بـ"الامتناع عن الإتيان بأيّ عمل قسري يحرم الشعوب (...) من حقّها في تقرير مصيرها بنفسها ومن حرّيتها واستقلالها". أمّا المسار الثاني فقد تمثّل في تسليح الدول المستعمَرة بأدوات قانونية لتحقيق استقلالها من خلال الاعتراف بحقّها في تقرير مصيرها وحقّها في المقاومة وبشرعية كفاحها المسلّح. ويُفهم من هذَين المسارَين أنّ القانون الدولي اعتبر أنّ حالات الاستعمار التي كانت ما تزال موجودة بعد الحرب العالمية الثانية هي حالات موقّتة يؤمل زوالها، بل يفترض ذلك، من أجل تحقيق السلم العالمي. وكان العديد من "فلاسفة الأنوار" ربطوا فعليًّا بين ضرورة بناء السلام العالمي وإنهاء الاستعمار (بنتهام)، علمًا أنّ "كنط" KANT، وهو المنظّر الأساسي للسلام العالمي الدائم، كان اعتبر أنّ هذا الهدف لا يتحقّق إلّا بعد بلوغ الحضارة الإنسانية قناعة بأنّ الكائنات البشرية متساوية فيما بينها.

وقد جاءت مواقف الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل بمثابة انقلاب على كلٍّ من هذَين المسارَين، من خلال تقوية شرعية إسرائيل بالرغم من كونها دولة الاحتلال، مقابل تقويض شرعية الشعب الفلسطيني في المقاومة.

حقّ دولة محتلّة في الدّفاع عن النفس

بعد عملية "طوفان الأقصى"، شهد العالم تدفّقًا غير اعتيادي لقياديّي دول الشمال السياسي إلى تلّ أبيب حيث كرّروا، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، العبارة نفسها: "لإسرائيل الحقّ الطبيعيّ (المُطلق) في الدفاع عن نفسها". وقد أعقبوا تظاهراتهم تلك ببيانَين حملا الموقف نفسه. وقد عكس تمسّك هذه الدول وإصرارها على إعلان الموقف فرادى وجماعيًّا، بما يناقض القانون الدولي وما أكّدت عليه محكمة العدل الدولية في العام 2004، علمهم الأكيد بأنّ حقّ إسرائيل في الدّفاع عن نفسها ليس بديهيًّا ولا طبيعيًّا ولا مطلقًا، وأنّ عليهم أن يهتفوا به مرّة ومرارًا على أمل جعله أمرًا مقبولًا. وهذا ما كانت أكّدت عليه المفكّرة القانونية في مقال نشرته سابقًا، نكتفي هنا بالإحالة إليه نظرًا إلى ضيق المساحة.

وقد تأكّد إصرار هذه الدول على فبركة "هذا الحقّ" على نقيض القانون الدولي في تضمين الاقتراح الأميركي المقدّم في تاريخ 25 تشرين الأوّل إلى مجلس الأمن التأكيد على "هذا الحقّ الطبيعي"، وقد رفضته الصين وروسيا والإمارات المتّحدة العربية لهذا السبب بالذات. كما تأكّد في تبرير رفض بريطانيا والولايات المتّحدة الأميركية الاقتراح الروسي المُقدَّم في 16 تشرين الأوّل لأنّه "لم يلحظ حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

وعليه، بدا بوضوح كلّي أنّ الدول الداعمة لإسرائيل استغلّت البروباغندا الحاصلة حول 7 أكتوبر (بما تخلّلها من تضخيم وكذب بشأن مسؤولية حماس) من أجل إحداث تعديل بالغ الخطورة في مضمون القانون الدولي أو تحديدًا في كيفيّة مقاربته وتفسيره: الاعتراف بحقّ "دولة احتلال" في الدفاع عن نفسها ضدّ شعب محتلّ خلافًا لأحكامه كما يُعمل بها حاليًّا. وهذا التعديل يرشح مؤكّدًا خطورة مزدوجة: فعدا عن أنّه يخوّل إسرائيل شنّ عدوانها ضدّ غزّة من دون حصولها مسبقًا على قرار من مجلس الأمن يجيز لها ذلك بحجّة أنّها تمارس بذلك حقًّا طبيعيًّا، فإنّه يؤدّي عمليًّا، علاوة على ذلك، إلى تأبيد الاحتلال الذي يصبح مخوَّلًا تدمير أيّ حركة مقاومة قد تتكوّن ضدّه متذرّعًا بالحجّة نفسها. وما يزيد من خطورة مواقف هذه الدول، هو أنّها لازمت تأكيد "حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها" بالرغم من أنّ العدوان على غزّة اتّخذ لاحقًا منحًى تجاوز بداهة، من حيث أهدافه ونتائجه، حقّ الدفاع بكثير، ليقارب الإبادة الجماعية. وقد أشّر ذلك إلى الأهمّية التي توليها هذه الدول لترجيح كفّة الاحتلال، القائم في عمقه على اللامساواة، على المحافظة على الإنسان كقيمة عليا.

وقد جاء قرارا الجمعية العامة للأمم المتّحدة الصادران في تاريخَي 26 تشرين الأوّل و12 كانون الأوّل 2023 بالدعوة إلى هدنة إنسانية وإلى حماية المدنيين واحترام الالتزامات القانونية والإنسانية انتكاسة لهذه المحاولات الحثيثة لتكريس حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وليس أدلّ على ذلك من تعليقٍ ممثّل الكيان الصهيوني جلعاد اردان والمراقب الدائم عن دولة فلسطين رياض منصور على القرار الأوّل. ففيما اعتبر الأوّل أنّ رفض الجمعية العمومية إدانة حماس هو بمثابة "رفض للاعتراف بحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، سجّل الثاني بصورة بليغة، وعن حقّ، أنّ القرار المذكور هو بمثابة "رسالة تبعثها الجمعية العامة إلى أيّ شخص يحاول إعادة كتابة القانون الدولي".

وعليه، وفيما أمكن القول إنّ إسرائيل فشلت حتّى الآن، بالرغم من تأييد معظم دول الشمال السياسي لها، في اكتساب حقّ الدفاع عن النفس، فإنّه من المؤكّد أنّ هذه المحاولة كشفت حقيقة مخطّط هذه الدول في حَرْف القانون الدولي عن تصوّراته الأساسية القائمة على المساواة بين الدول، في اتّجاه تحويله إلى قانون يراعي مصالح دول الاحتلال في تأبيد احتلالها، وهو أمر يعني في حال حصوله إلباس قانون القوّة والهيمنة لباس القانون.

حجب حقّ تقرير المصير بتهم الإرهاب

تمامًا كما التفّت الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل (ومعظمها من الدول الاستعمارية السابقة) حول حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها تبريرًا لعدوانها على غزّة، التفّت حول توصيف حركة حماس بالإرهاب وصولًا إلى نكران حقّها في المقاومة، على نحوٍ قد يجرّد الفلسطينيين من القدرة على المقاومة ويقلّل تبعًا لذلك من حظوظهم في ممارسة حقّهم في تقرير المصير. ومؤدّى هذا الخطاب هو تاليًا قضم حقٍّ مكرّس دوليًّا (حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وما يستتبعه من حقّ في المقاومة) من خلال استخدام تهمة "الإرهاب"، وهي تهمة ما تزال حتّى اليوم غير معرّفة دوليًّا،

بل موضع خلافات عميقة، وإن كان هناك توافق دولي على اعتبار الإرهاب "تهديدًا للأمن والسلم الدوليَين". وما يزيد من قابلية هذا الأمر للانتقاد هو أنّ أبرز مواضع الخلافات التي ما زالت تعيق جهود الأمم المتّحدة في وضع مشروع اتّفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي منذ العام 2017، هو تمسُّك كثير من الدول بضرورة التمييز صراحة بين الإرهاب وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها وكفاحها المشروع ضدّ الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي. وهو موقف يتوافق مع قرار الجمعية العامة من أجل مكافحة الإرهاب الصادر في العام 1991 الذي أعاد في مقدّمته التأكيد على حقّ تقرير المصير ومقاومة الاحتلال. ففي حال الاحتلال، غالبًا ما يكون التهديد الأكبر للأمن والسلم العالمي هو الاحتلال الذي تعمل القوى المتّهمة بالإرهاب على مقاومته وليس حركات المقاومة التي غالبًا ما تتّهمها دول الاحتلال بالإرهاب تمهيدًا لتدميرها بهدف تأبيد الاحتلال.

وما سهّل على الدول الداعمة لإسرائيل الذهاب في هذا المنحى، تراكماتُ الخطاب المتّصل بالحرب ضدّ الإرهاب وما رافقه من إسلاموفوبيا، بدءًا من بداية التسعينيات، وبخاصّة بعد أحداث 11 أيلول 2001، بالإضافة إلى البروباغندا الإعلامية التي ذهبت إلى تضخيم ما فعلته حماس في 7 أكتوبر بهدف شيطنتها، في موازاة تصوير هجومها على أنّه حصل في فراغ، بمعزل عن عقود من الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري والتطهير العرقي وحصار غزّة.

وبالطبع، إنّ ما نجادل به هنا ليس تنزيه حركات المقاومة عن ارتكاب جرائم حرب ولا اعتبارها غير معنية بتطبيق القانون الدولي، إنّما استخدام اتّهام هذه الحركات (حماس في هذه القضيّة) بالإرهاب أو بارتكاب جرائم حرب من أجل نكران حقّها في المقاومة، لعدم جواز الخلط بين شرعية المقاومة التي تبقى قائمة ومدى قانونية أيّ من الأفعال التي تقوم بها والتي تقبل طبعًا المحاسبة. وبذلك تتميّز حماس بشكل كبير عن (إسرائيل) التي ترتكب (أشنع) جرائم الحرب من دون وجود أيّ سند قانوني يجيز لها أصلًا اللجوء إلى العنف.

أمّا أن يتمّ التسليم بما تدلي به هذه الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل، فإنّ من شأن ذلك أن يؤدّي إلى اختلال جسيم في توازن القوى بين دولة الاحتلال والشعوب المحتلّة، وأن يجعل عملية التحرُّر وتحقيق السلام الدولي أكثر صعوبة وتعقيدًا. فكيف نصِفُ اليوم أعمال المقاومة التي يقوم بها عناصر حماس ضدّ عناصر الجيش الإسرائيلي الذي انخرط منذ قرابة 3 أشهر في حرب إبادة وجرائم ضدّ الإنسانية؟ هل هي أعمال مقاومة مشروعة دوليًّا أو أعمال تقوم بها منظّمة إرهابية لا يجوز الاعتراف بها أو التفاوض معها كما توحي به الدول الداعمة لإسرائيل؟ ثمّ ماذا بشأن مسؤولية المجتمع الدولي في هذا النزاع؟ هل يكمُن واجبه الأساسي في إنهاء الاحتلال وكلّ المخالفات الكبرى التي تُمعن إسرائيل في ارتكابها منذ عقود أو يكمُن في مكافحة الإرهاب (حماس) على غرار ما اقترحه الرئيس الفرنسي في زيارته إلى إسرائيل بعد تشبيه حماس بداعش؟ هذا من دون الحديث عن الحجج التي ساقتها إسرائيل للمطالبة بتقييم أفعالها وفق معايير مكافحة الإرهاب وليس معايير الحروب العادية، وذلك كمدخل للتنصُّل من قواعد الحرب كافّة وصولًا إلى ارتكاب الإبادة. وهذا ما سنعود إليه في الجزء الثاني من المقال.

الانقلاب على قواعد الحرب jus in bello

منذ أيّام الحرب الأولى، صرّحت إسرائيل على لسان رئيسها إسحق هيرتزوغ أنّها لن تفرّق في حربها بين حماس والمدنيين المُقيمين في غزّة، طالما أنّ مقبوليّة حماس من قبل هؤلاء تجعلها في حرب ضدّ الأمّة (الفلسطينية) بأكملها وليس ضدّ مقاتِلين

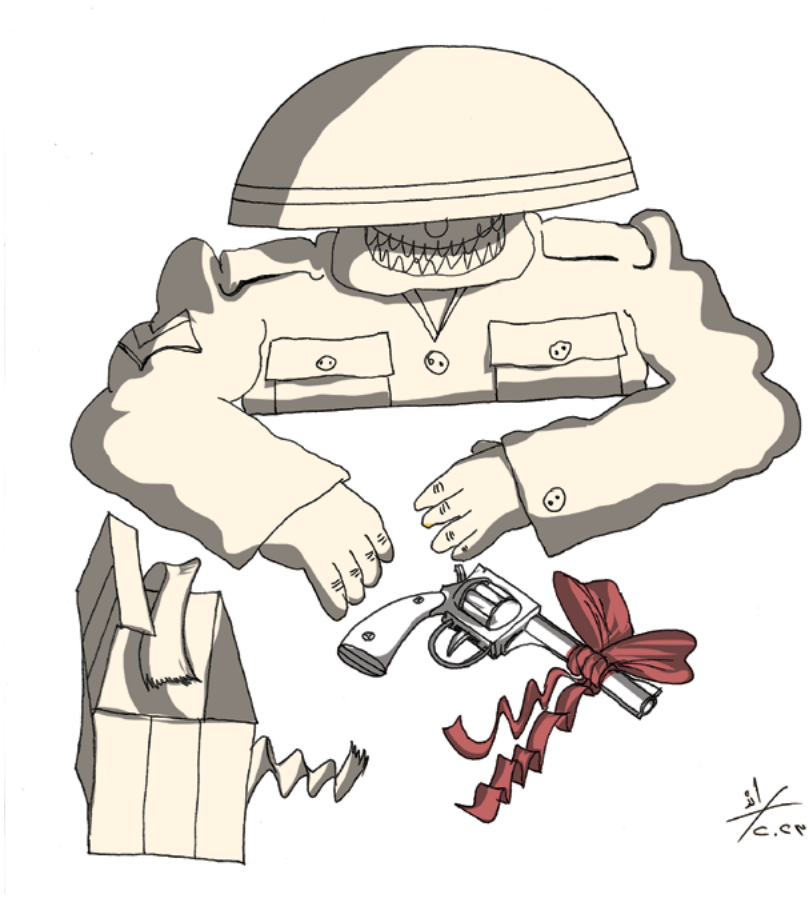

رسم رائد شرف

وحسب. وما فاقم من خطورة هذا الخلط تصريح وزير الدفاع يوآف غالانت الذي عمّم شيطنة حماس على المدنيين في اتّجاه يُنكر إنسانية كلّ هؤلاء، مساويًا إيّاهم بالحيوانات البشرية، قبل أن يعلن فرض حصار شامل على غزّة. وفي الاتّجاه نفسه، جاءت تصريحات رئيس الوزراء أنّ إسرائيل في معرض تطبيق نبوءة أشعيا، مشبّهًا أهل غزّة بالعماليق الذين دعت التوراة إلى إبادتهم بصورة كاملة. وقد لقِيَ تصريح رئيس الوزراء صدًى لدى عدد من الحاخامات الذين خرجوا ليعلنوا أنّ مرجعية إسرائيل هي التوراة وليس القانون الدولي. وقد صدرت كلّ هذه التصريحات في موازاة تصريحات من أوساط حكومية بوجوب تحويل غزّة إلى ركام، وتهجير جميع سكّانها إلى صحراء سيناء.

وبالرغم من وضوح هذه التصريحات الإسرائيلية الصادرة عن أعلى المسؤولين الإسرائيليين والتي لم يتأخّر تجسيدها في استعراض الموت الإبادي وفي تصريحات فئات مختلفة من الإسرائيليين (أخطرها بيان الـ400 طبيب إسرائيلي بوجوب قصف مستشفيات غزّة)، برز نوع مختلف من التصريحات الرسمية مفادها أنّ عمليات الجيش الإسرائيلي ليست عشوائية إنّما هي مُبرَّرة كلّها بأهداف عسكرية محدّدة، وأنّ سقوط آلاف المدنيين ليس تاليًا عملًا مقصودًا إنّما هي خسائر عارضة collateral damage تحصل في الحروب، وبلغت ما بلغته بفعل اتّخاذ حماس المدنيين دروعًا بشرية، وأنّ استهداف المنشآت المدنية، ومنها المستشفيات والمدارس ودور العبادة، مبرَّر بفعل استخدامها من قبل حماس. وقد هدفتْ هذه التصريحات، على ما يبدو، إلى تخفيف الضغوط على الدول الداعمة لإسرائيل والتي تحتاج، بخلاف إسرائيل، إلى ادّعاء تمسّكها بالقانون الدولي الإنساني ولو ظاهريًّا. وهذا ما يفسّر تماهي هذه الدول وإعلامها مع هذا الخطاب وترداده على لسان مسؤوليها مقابل تجاهلها الخطاب الإبادي بالكامل وكأنّه غير موجود.

وفي الواقع، جاءتْ نتائج العدوان الإسرائيلي، وبخاصّة لجهة ارتفاع عدد الأطفال والنساء القتلى (أكثر من 70% من الضحايا) وتهجير أكثر من 90% من سكّان غزّة وفرض حصار تجويع شامل على غزّة وضرب كلّ مقوّمات الحياة وفي مقدّمتها المستشفيات والمدارس والمرافق الحيوية لتأمين المياه والطاقة، لتثبت ببلاغة كلّية صدقية الخطاب الأوّل ذي الطابع الإبادي وعبثية الخطاب الثاني وسوء نيّته. أفليس عبثيًّا تمامًا أن يدّعي أيّ كان بأنّه ملتزم بمبادئ القانون الدولي لجهة التفريق بين الأهداف العسكرية والمدنيين، في حين أنّه يتسبّب في تدمير مدينة بأكملها مع تجريدها من مقوّمات الحياة بما يتناقض تمامًا مع الغاية الأساسية من القانون الدولي والتي هي في الأساس أنسنة قواعد الحروب؟ أَوَلا تكون هنا حججه المُدلى بها إثباتًا لشرعية عملياته، والتي تردّدها الدول الداعمة له، مجرّد تعبيرات خطابية ملتوية للتحايل على حظر الحرب الشاملة والإبادة الجماعية، وصولًا إلى ارتكاب أشنع الجرائم؟

ويتأكّد الطابع العبثي للادّعاء في أنّ حرب إسرائيل تتمّ وفق القانون الدولي عند التدقيق في تفاصيل الحجج المستخدمة لهذه الغاية، علمًا أنّ الولايات المتّحدة كانت قد استخدمت بعض هذه الحجج سابقًا في حروبها لمكافحة الإرهاب، ممّا يؤكّد خطورتها وضرورة دحضها ومواجهتها منعًا للتطبيع معها. وهذا ما سنحاول فعله هنا من خلال التركيز على اثنتَين منها:

الحجّة الأولى وقوامها إسقاط عبء الإثبات الذي يتوجّب على الجهة المهاجمة توفيره على أنّ الأماكن المدنية إنّما تستخدم لغايات عسكرية. تمّ ذلك من خلال ادّعاء إسرائيل وجود أهداف عسكرية تحتّم عليها شنّ عملياتها التي أدّت إلى قتل عدد هائل من المدنيين وتدمير القسم الأكبر من الوحدات السكنية، كلّ ذلك من دون تقديم أيّ إثبات على وجود هدف عسكري، سوى افتراض أنّ حماس تختبئ بين المساكن وتتّخذ المدنيين دروعًا بشرية (وهو إدلاء كانت تثبّتت لجنة تقصّي الحقائق في حرب إسرائيل ضدّ غزة في العام 2009 من عدم صحّته). وتكون بذلك قد دمّرت إحدى أهمّ ضمانات القانون الدولي لحماية المدنيين والتفريق بينهم وبين المقاتلين، وهي أن يكون على الجهة المهاجمة أن تقدّم الأدلّة على استخدام الأماكن المخصّصة لغايات مدنية لغايات عسكرية، وأنّه في حال الشكّ في هذا الشأن، فإنّ هذه الأماكن تُعدّ مدنية. ومن المهمّ بمكانٍ أن نذكر هنا أنّ إسرائيل حذتْ بذلك حذو الولايات المتّحدة الأميركية في حربها الأولى ضدّ العراق، حين أصدرت وزارة الدفاع الأميركية تقريرًا أشارت فيه إلى استحالة تقديم إثباتات على استخدام المنشآت المدنية لغايات عسكرية. وهذا ما علّق عليه روبرت كولب (وهو أحد أهمّ المراجع الفقهية في مجال القانون الدولي الإنساني) معتبرًا أنّه ينمّ عن سخرية cynism وازدراء للقانون الدولي مؤدّاهما تخويل الجهة المهاجمة قصف أيّ شيء، على أن يكون للجهة المعتدى عليها أن تثبت أنّ الهدف كان حقيقة مدنيًّا وهو أمر مستحيل وبخاصّة بعد تدميره".

وقد بلغ هذا التوجّه أقصاه مع توجيه إسرائيل إنذارًا لجميع قاطني شمال غزّة (وعددهم يتجاوز مليونًا ومئتَي ألف نسمة) بوجوب التوجُّه جنوبًا، معلنةً بذلك أنّ كلّ شمال غزّة (عمليًّا مدينة غزّة بأكملها) هو هدف عسكري. وهذا ما سارعت مرجعيات حقوقية عدّة إلى التنديد بعدم قانونيته، طالبةً التراجع عنه لعدم جواز إعلان مدن بأكملها أهدافًا عسكرية. وقد أدّى عمليًّا توسيع هامش استهداف المدنيين على هذا النحو إلى تمكين إسرائيل من استهداف أشخاص بعينهم (كتّاب وصحافيين وعائلاتهم) انتقامًا منهم أو بهدف حرمان غزّة ممّا يمثّلونه من اختصاص أو دور مميّز (أطبّاء مختصّين)، مع ما يعكسه ذلك من جرائم حرب ونوايا إبادية، وذلك ضمن حملاتها التدميرية.

وقد أُعطيت الحجّة نفسها لتجاوز الحصانات الخاصة المكرّسة دوليًّا بموجب اتّفاقيات جنيف، وبخاصّة عن الأماكن الصحّية والأماكن الأثرية والصحافة ومراكز الإيواء والمراكز الدينية، بحجّة أنّها تُستخدم من قبل حماس أو أنّ لهذه الأخيرة أنفاق وخنادق داخلها، من دون أيّ دليل سوى فيديوهات ثَبُت مرارًا أنّها مفبركة. واللافت أنّ إسرائيل عمدت هنا، مرّات عدّة، إلى توريط الدول الداعمة لها في اعتماد سرديتها وتفسيرها الملتوي للقانون الدولي. ونتيجة ذلك، شهد العالم تدميرًا ممنهجًا للمؤسّسات الاستشفائية كافّة المتواجدة في شمالي غزّة، من دون ضمان سلامة المرضى (ومنهم أطفال خدائج تحلّلت أجسادهم على أسرّة المستشفيات المتروكة) ولا حتّى حقّهم في العلاج. كذلك شهد العالم مقتل أكثر من 100 صحفي، وهو رقم قياسي تجاوز مجموع قتلى الصحافة خلال الحرب العالمية الثانية. كما شهد تدمير دور العبادة (وبعضها من الأقدم عالميًّا وذات قيمة إنسانية كبيرة) والمدارس والمؤسّسات الصحافية ومؤسّسات الأمم المتّحدة، وأيّ مؤسّسة تُعدّ محمية في القانون.

أمّا الحجّة الملتوية الثانية لإسرائيل وداعميها والتي مهّدت للإبادة فقد تمثّلت في إفراغ مبدأيْ التناسب والوقاية من أيّ معنى. وليس أدلّ على ذلك من تبرير إسرائيل قيامها بتدمير مجمع سكّاني على رؤوس قاطنيه (وقتل نحو 400 مدني) بأنّها إنّما أرادت من ذلك قتل مسؤول مهمّ في حماس كان متواجدًا في المجمع. وهذا التبرير يشي بخروجها كلّيًّا عن مبدأ التناسب المعمول به والذي يفرض الامتناع عن القيام بعمل عسكري إذا كان من شأنه أن يؤدّي إلى خسائر مضخّمة وغير متناسبة في صفوف المدنيين. الأمر نفسه ينطبق على فرض إخلاء المستشفيات في شمال غزة وفرض حصار شامل عليها خشية استحصال حماس على ما تحتاج إليه لمواصلة القتال، ممّا أدّى عمليًّا إلى انتهاك محظورات صريحة قوامها عدم جواز إنزال عقوبة جماعية أو عدم جواز استخدام سلاح تجويع السكّان.

بنتيجة هذه التفسيرات الملتوية للقانون الدولي، شهدنا عمليًّا، بالصوت والصورة، حصول حرب إبادة شاملة ومعها انهيار كلّ ضوابط القانون الدولي وضماناته. وإذ كشفت مفاعيل هذه التفسيرات عبثيّتها وسوء نيّتها كما سبق بيانه، يبقى أنّ ثمّة حاجة هنا أيضًا إلى التصدّي لها منعًا لتكرارها أو تحوُّلها إلى تفسيرات معقولة. ومن المهمّ بمكانٍ التنبيه إلى أنّ عبثية هذه التفسيرات وسوء نيّتها لا تتأتّيان فقط عن تسبّبهما في أشنع الجرائم الدولية كما أوضحنا أعلاه، ولكن في نقض الغاية الأسمى للأمم المتّحدة والقانون الدولي التي هي تحقيق السلام العالمي. فكما أنّ دعم حقّ الاحتلال في قمع المقاومة يؤدّي إلى تأبيد الاحتلال، كذلك فإنّ من شأن ذلك تأبيد الحرب، وهذا ما تفعله إسرائيل بالضبط.

حوار مع أنزو ترافرسو
"مأسَسة ذاكرة المحرقة اقترن بعلاقة تفاضلية مع إسرائيل"

أجرتْ الحوار: ألفة للوم

أنزو ترافرسو

التقَت المفكّرة القانونية بالمؤرّخ الإيطالي أنزو ترافرسو (Enzo Traverso) الذي تناولت أبحاثه بشكل خاص التوتاليتارية وسياسات الذاكرة، وهو يدرّس حاليًّا التاريخ الثقافي في جامعة كورنال في الولايات المتّحدة الأميركية. له مؤلّفات عديدة من ضمنها:
Révolution, une histoire culturelle, Paris, La Découverte, 2022.
La fin de la modernité juive. Histoire d'un tournant conservateur, Paris, La Découverte, 2013.

المفكّرة القانونية: في كتابك "نهاية الحداثة اليهودية. تاريخ انعطاف محافظ"، بيّنتَ كيف أنّ الحداثة اليهودية قد استنفدت مسارها، وأنّ اليهود، بعد أن كانوا أهمّ مصدر للفكر النقدي، أصبحوا في مركز جهاز الهيمنة. وقد اعتمدت في ذلك على شخصيّتَين، هما تروتسكي (Trotsky)، الثوري اليهودي الروسي، وهنري كيسنجر (Henry Kissinger)، اليهودي الألماني الذي أدّى دورًا محوريًّا في المنظومة الإمبرياليّة الأميركية. هل يمكن أن تشرح لنا أكثر؟

أنزو ترافرسو: أنا استعملت مصطلح "الحداثة اليهودية"، كطريقة للتعبير عن دخول اليهود في الحداثة السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالعالم الغربي، وأقصد بذلك المرحلة التاريخية التي امتدّت بين منتصف القرن 18 والحرب العالمية الثانية. فقد بدأ في القرن 18، أو "عصر الأنوار" الأوروبية، النقاش حول تحرّر اليهود، سياسيًّا وقانونيًّا، عبر الاعتراف بهم كمواطنين كاملي الحقوق في الدول التي يعيشون فيها، وصولًا إلى الشروع في تطبيق ذلك في مختلف الدول الأوروبية ما بين الثورة الفرنسية والنصف الأوّل من القرن 19، باستثناء روسيا القيصرية، حيث لم يتحرّر اليهود إلّا مع ثورة 1917. لكنّ مرحلة "الحداثة اليهودية" انتهت في الثلاثينيات من القرن الماضي، مع اعتماد قوانين معادية لليهود في دول أوروبية عديدة، وصولًا إلى الهولوكوست في الحرب العالمية الثانية.

طيلة هذه الفترة (أي قرابة قرنَيْن من الزمن)، أدّى اليهود، بعد خروجهم من الغيتوهات، دورًا مهمًّا في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية الأوروبية. ولكنّ هذه الحداثة اليهودية صاحبَها حضور مزمن لمعاداة السامية، وهي ركيزة أساسية في مسار تشكُّل القوميات الأوروبية. تضع معاداة السامية حدودًا على مسارات تسيّس اليهود، الذين لم يكن بإمكانهم الانضمام إلى أحزاب اليمين المحافظة بسبب معاداتها لهم. فكان المثقّفون اليهود، بسبب ظروف موضوعية، مدفوعين دفعًا إلى أن يكون لهم موقف نقدي، وحتّى ثوري، بالأخصّ في أوروبا الشرقية. لهذا السبب، اخترت شخصية تروتسكي، القائد الكارزماتي والثوري الذي أمضى جلّ حياته في المنافي، كشخصية ترمز إلى هذه الحداثة اليهودية. لا أنفي بذلك طبعًا وجود يهود و(يهودية) محافظين جدًّا، ولا حتّى صهيونيّة كشكل يهودي من القومية الأوروبية بكلّ كليشيهاتها، ومن بينها مقاربتها العنصرية للهوية الوطنية. ولكنّ السمة البارزة لتلك الفترة، كانت دور اليهود الأوروبيين في كلّ الحركات الطلائعية، من الماركسية إلى الحداثة الأدبية، مرورًا بإنشاء علم النفس، وغيرها من حركات الفكر النقدي. انتهت هذه المرحلة مع الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، بإبادة معظم اليهود الأوروبيين، فانتقل مركز الثقل اليهودي من أوروبا إلى الولايات المتّحدة الأميركية وإسرائيل. كان إنشاء "دولة إسرائيل"، في حدّ ذاته، قلبًا جذريًّا لكلّ ما طبع "الحداثة اليهودية"، التي كانت مرتبطة بأقلّيات مدينيّة، لها علاقة قوية بالكتاب والكتابة، ضمن شبكة أممية تتجاوز حدود الدولة-الأمّة، بأفكار كونية وكوسموبوليتية. كانت حداثة الشتات (modernité diasporique)، على نقيض فكرة "الدولة اليهودية".

نشأت "دولة إسرائيل" في ظرفية تاريخية استثنائية، ولم تكن ممكنة بحسب رأيي لو لم يحصل الهولوكوست، مثلما كانت ستكون صعبة التنفيذ حين اشتدّت الحرب الباردة. فقد نشأت بمباركة القوى العظمى، ومن بينها الاتّحاد السوفياتي، وكان تسليحها في حرب 1948 من دول المعسكر الاشتراكي؛ ولم تكن مباركة إنشائها طريقة ليكفّر الغرب عن ذنوبه تجاه اليهود، بل ليتخلّص من مشكلة إيواء مئات آلاف الناجين من المحرقة. وسرعان ما تحوّلت إسرائيل، نتيجة للأيديولوجيا الصهيونية ولخيارات نخبها السياسية الأشكنازية، إلى قطعة من منظومة الهيمنة الغربية، في قلب الشرق الأوسط والعالم العربي.

بعد الحرب العالمية الثانية، تراجعت معاداة السامية كثيرًا في أوروبا، ولم تعدْ أساس الأيديولوجيات القومية في الغرب. في هذا السياق، وجد اليهود قبولًا غير مسبوق داخل النخب السياسية الحاكمة. هكذا وجد هنري كيسنجر، اليهودي الألماني الذي هرب من القمع النازي في العام 1938، نفسه يتحوّل إلى أحد أبرز صانعي الإستراتيجية الإمبريالية الأميركيّة. وتحوّل الشتات اليهودي في الولايات المتّحدة إلى أحد مراكز الفكر الإمبريالي، بعد أن كانت المخيلة الأميركية ترسم لليهود، في السنوات العشرين، صورة الفوضويين أو البلشفيين. كي نستعير نموذجًا تأويليًّا من إدوارد سعيد، هناك غيريّتان شكّلتا الثقافة الغربية منذ نهاية القرن 19. الغيريّة الأولى هي الآخر المستعمَر، الأقلّ قيمة، الخاضع لأوروبا بما تمثّله من حضارة وتفوّق عرقي، وهي لم تكن تطرح مشكلًا لأنّها غيرية منفصلة، عنصريًّا ومكانيًّا. أمّا الثانية، فهي تتمثّل في اليهودي، ولكنّه داخل الجسد الأوروبي وحداثته، وهو مواطن أبيض، يصعب تمييزه من البقيّة، وفي ذلك تكمن خطورتها. لذلك كان العنصريون يصوّرونها كسرطان ينهش الجسد الأوروبي من الداخل، ولهذا تولّد لديهم هاجس تمييز اليهود واختلاق سمات خاصّة بهم. في هذا السياق، ظهرت الصهيونية كمحاولة للاندماج في الغرب ولكن عبر التمايز عنه، فكان هرتزل (Herzl) يصوّر فكرة الدولة اليهودية في فلسطين كمعقل للحضارة الغربية داخل العالم البربري؛ فهي يهودية استعارت الإرث الفكري الاستعماري الأوروبي وأحكامه المسبقة، كي تثبت انتماءها إلى أوروبا.

قامت إسرائيل على إنكار ثلاثي: إنكار الشتات اليهودي، وإنكار فلسطين، وإنكار اليهودية المشرقيّة، حيث خضع اليهود العرب الواصلون إلى إسرائيل إلى مسار استيعاب ثقافي بهدف اجتثاثهم من ثقافتهم العربية.

المفكّرة: أنت تعتبر أنّ معاداة السامية لم تعدْ مكوّنًا محدّدًا في الثقافة الغربية، وتركتْ مكانها للإسلاموفوبيا التي أصبحت الشكل المهيمن للعنصرية، والتي لا تتحرّج النخب الحاكمة في المجاهرة بها. هل بإمكانك أن تفسّر لنا أكثر هذه الفكرة؟

ترافرسو: أحد أسباب معاداة السامية الكلاسيكية كانت البحث عن كبش فداء. فقد كان لكلّ المشكلات الاجتماعية سبب: اليهود. كان اليهود يُتّهمون بأنّهم مضاربون ومستفيدون من كلّ الكوارث التي تصيب الأمم... بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من الصعب التمادي في ترويج مثل هذه الادّعاءات. التحوّل من معاداة السامية إلى الإسلاموفوبيا ظاهرة حديثة تعود إلى نحو 20 سنة. لا أعني بطبيعة الحال هنا الأفكار المسبقة الاستعمارية عن المسلمين والعرب، بل أتحدّث عن الإسلاموفوبيا كمكوّن هيكلي للفكر والسياسة المحافظة. الهدف إذًا هو البحث عن كبش فداء، واليوم، بالمحصّلة، كبش الفداء الأكثر سهولة من حيث قدرته على تعبئة الأنصار هم طالبو اللجوء والمهاجرون المسلمون المنحدرون من المستعمرات القديمة، إذ يشكّلون اليوم أقلّيات مهمّة باعتبار الهيكلة الديموغرافية في أوروبا. بطبيعة الحال ترافق التحوّل من معاداة السامية إلى الإسلاموفوبيا بإعادة تدوير جملة من الصور النمطية التي كانت فيما مضى تستعمل ضدّ اليهود، والتي أعيد استخدامها بالرجوع إلى القاموس العنصري الاستعماري الكلاسيكي. وهو ما يفسّر السهولة التي نجح بها أقصى اليمين في التخلّص من معاداة السامية وتعويضها بالإسلاموفوبيا، على الأقلّ على مستوى خطابه. ولا شكّ في أنّ إحدى أهمّ نتائج هذا التطوّر هي العلاقات الحميمة التي تربط اليوم تنظيمات أقصى اليمين الأوروبي ودولة إسرائيل. وحتّى تلك التي حافظت على معاداة السامية في خطابها، على غرار فيكتور أوربان في هنغاريا الذي ارتكزت حملته الانتخابية على التشهير بجورج سوروس (George Soros) "يهودي وول ستريت"، لها اليوم علاقات جيّدة مع إسرائيل ونتنياهو.

المفكّرة: في كتابك نهاية الحداثة اليهودية، اعتبرتَ أنّ ذاكرة المحرقة هي بمثابة "الديانة المدنية"، وما نلاحظه اليوم هو التوظيف الإجرامي لهذه الديانة في تبرير حرب الإبادة الجماعية على غزّة ونفي الطبيعة الاستعمارية لإسرائيل. كيف يمكن، بحسب رأيك، مجابهة هكذا توظيف؟

ترافرسو: أعتبر أنّ هذا التوظيف هو بمثابة الحصيلة القصوى لتطوّر الحداثة اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت اندماج اليهودية في العالم الغربي، ليس فقط في ثقافته، بل كذلك ضمن أجهزة الهيمنة التي ارتكز عليها. طبعًا، كان هناك يهود يمينيون ويهود ظلاميون قبل الحرب، وكذلك، ولحسن الحظ، يهود يساريون بعدها. إذًا لا يتعلّق الأمر بالتعميم. لكن في اعتقادي كانت لذاكرة المحرقة فضائل في الفترة التي لم تكن قد تمأسست فيها بعد، أي في زمن كانت فيه المحرقة منسيّة ومكبوتة وتحتلّ مكانًا هامشيًّا في الفضاء العام وفي الثقافة بشكل عام. بعد الحرب العالمية الثانية مثلًا، أدّت ذاكرة المحرقة في فرنسا وفي دول أخرى أوروبية دورًا مهمًّا في التعبئة ضدّ الحرب في الجزائر وفي مساندة جبهة التحرير الجزائرية، لأنّ كثيرًا ممّن ناضلوا ضدّ الاحتلال النازي وضدّ الفاشية ومعاداة السامية، كانوا يرون استمرارية طبيعية وبديهية لناضلهم عبر مساندتهم كفاح الجزائريين من أجل الاستقلال. وأنا أسوق دائما مثال أدلفو كامنسكي (Adolfo Kaminsky)، أبرز وجوه هذا النضال، والذي كان يهوديًّا فرنسيًّا، أسّس زمن الحرب ورشة سرّية لصنع جوازات سفر مزيّفة لإنقاذ يهود من المحرقة، ثمّ عاد وأسّس ورشة جديدة زمن الحرب على الجزائر لفائدة قيادات جبهة التحرير. وأظنّ أنه قام بالشيء نفسه مع ثوّار آخرين من أميركا اللاتينية.

إذًا كان هناك استخدام سياسي تحرّري لذاكرة المحرقة في مواجهة كلّ أنواع العنصرية والتمييز.

وعليه، شكّلت ذاكرة المحرقة زمن النضالات ضدّ الاستعمار حافزًا من أجل الدفاع عن حقوق الشعوب المستعمرة وعن نضالاتها من أجل التحرّر الوطني. لكنّ هذه الذاكرة التي مرّت بسيرورة طويلة تمّ دمجها تدريجيًّا في الخطاب الرسمي لدول غربية عديدة، فأصبحت ما سمّيته "ديانة مدنية"، أي ذاكرة مُمأسَسة ورسمية. تؤدّي الديانات المدنية بوصفها ديانات علمانية وظائف ضرورية. فالديموقراطية ليست فقط مجموعة قواعد أو منظومة قانونية وسياسية ومؤسّساتية، بل هي قيم كذلك، تضفي عليها الديانة العلمانية بُعدًا قدسيًّا وتثبّتها عبر جملة طقوس وشعائر تذكّر بالديانات التقليدية. سعتْ الديمقراطيات الغربية في البداية، عبر اعتمادها على المحرقة كديانة مدنية، إلى الإعلان بأنّها تأسّست على رفض العنصرية ومعاداة السامية... لكن ما إن أصبحت ذاكرة المحرقة مصدرًا لسياسة تذكارية (une politique mémorielle) (أي سياسة دولة تدير فيها السلطة إحياء هذه الذكرى وتعطي فيها الأولوية لها على حساب أخريات، مثل ذاكرة الاستعمار، اعتبارًا لأحقّيتها في الحماية وفي الاستذكار) ومكونًا في السياسة الخارجية لهذه الدول، حتّى شوّهت وظيفتها الأصلية؛ إذ إنّ مأسَسة ذاكرة المحرقة اقترنت بعلاقة تفاضلية مع إسرائيل وبانخراط غير مشروط في الدفاع عن سياستها.

وتشكّل الحالة الألمانية المثال الأسطع على ذلك. فاعتمادًا على تصريحات أنجيلا ميركل (Angela Merkel) وتصريحات أولاف شولتز (Olaf Scholz) منذ بضعة أسابيع، يُعَدّ الدفاع عن دولة إسرائيل والتضامن اللامشروط مع سياستها المصلحة العليا للدولة (raison d'Etat) في ألمانيا، وهو مبدأ شبه مقنَّن في بلد على قاب قوسَين من تبنّي قانون جديد يشترط على المهاجرين الراغبين في الحصول على الإقامة التسليم بأحقّية إسرائيل في الوجود.

كان من المفترض أن تتكامل ذاكرة المحرقة مع ذاكرة الاستعمار، باعتبار دفاعهما عن قضيّة التحرُّر نفسها. لكن ما نشهده هو صدام لهاتَين الذاكرتَين بشكل لم تعد فيه الأولى قادرة على الدفاع عن قضايا العدالة ومناهضة العنصرية. وقد شاهدنا ذلك في فرنسا، حيث تمّ توظيف ذاكرة المحرقة وقضيّة معاداة السامية من طرف حزب التجمُّع الوطني لاكتساب شرعية كممكوّن سياسي جدير بالاحترام.

ما العمل لمواجهة ذلك؟ هناك عمل بيداغوجي يجب القيام به لفضح هذا التوظيف عبر التذكير بالتاريخ، وتحديدًا بالفترة التي كان من الممكن فيها خوض النضال المعادي للاستعمار باسم ذاكرة المحرقة. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتّحدة الأميركية نفسها، تمّ خوض النضال ضدّ التمييز العنصري في الماضي تحت راية النضال ضدّ المحرقة. هذه المعركة هي سياسية، وهي كذلك ثقافية وأيديولوجية، وتستدعي الكثير من الصبر والمثابرة من أجل الاشتباك مع، وتعرية كلّ الالتباسات كالخلط الرائج بين معاداة السامية ومناهضة الصهيونية، أو اعتبار أنّ كلّ اليهود هم صهاينة ومساندون لإسرائيل، أو أنّ الفلسطينيين ليسوا إلّا ظلاميين ومعادين للسامية. كما يجب شرح أنّ الأفق الإستراتيجي الوحيد الممكن، على المدى الطويل طبعًا وليس في الوضع الحالي، هو قيام دولة ثنائية القومية تضمن الحرّية والعدالة لمواطنيها الفلسطينيين واليهود ضمن المساواة الكاملة في الحقوق بينهم.

3 أسئلة لـ"تييري لابيكا"

أجرتْ الحوار: ألفة المومن

تييري لابيكا هو أستاذ وباحث في الدراسات البريطانية في جامعة باريس 10 نانتير في فرنسا، وعضو في هيئة تحرير موقع Contretemps ومساهم منتظم فيه. من أهمّ مؤلفاته "فرضية جيريمي كوربين: تاريخ سياسي واجتماعي لبريطانيا من بلير إلى كوربين". ننشر هنا 3 إجابات بشأن استهداف كوربين سابقًا واستهداف جان لوك ميلونشون على خلفية نقدهما لإسرائيل.

كيف تفسّرون الحراك القويّ في بريطانيا للمطالبة بوقف الحرب على غزّة؟

هناك أكثر من مستوى زمني لتفسير الحراك الأخير. حراك BDS في بريطانيا عرف رواجًا منذ 2005 في الفضاءات الجامعيّة سواء عبر الأساتذة أو الطلبة، حتى أنّ المنظمات الصهيونيّة شعرتْ بالخطر وحاولتْ هي الأخرى التموقع داخل الجامعات وكسر مساعي المقاطعة الأكاديميّة. أمّا حملة التضامن مع فلسطين، فهي موجودة وتؤدّي دورًا منذ اجتياح بيروت في 1982. التظاهرات الأخيرة تأتي أيضًا ضمن ظرف سياسي سابق لـ 7 أكتوبر، يتميّز بقطيعة كبرى بين أوساط السلطة، بحزبيْها المحافظ والعمّالي، والحراك الاجتماعي. في جوان (حزيران) 2021، بدأت حركة إضرابات واسعة شملت الكثير من القطاعات، لم يسبق لها مثيل منذ الثمانينيات. في هذا السياق، تحوّلت BDS وحملة التضامن مع فلسطين إلى نقطة ارتكاز لهذه القطيعة الأشمل بين النخب السياسيّة الحاكمة والشعب.

كمتابع للحملات التي شُنّت لتنحية جيريمي كوربين عن رئاسة حزب العمّال على خلفية مساندته للقضية الفلسطينية، كيف تقرأ هذه الحملات على ضوء مساندة قيادة الحزب الحالية غير المشروطة للحرب؟

منذ انتخاب كوربين بأغلبية ساحقة على رأس حزب العمّال في سبتمبر (أيلول) 2015، سادتْ حالة من الهلع، على خلفية مواقفه بشأن القضية الفلسطينية. إلّا أنّ نقطة التحوّل حدثت في جوان 2017، لأنّ نتائج الانتخابات المبكرة أوشكت على إيصاله إلى منصب رئيس حكومة. فتصاعدت الحملة ضدّه مستخدمة تهمة معاداة السامية كاستراتيجية مدروسة وشبه حربية لاغتياله رمزيًا. فقد تمّ تحديد الأهداف بدقّة وتمّ استعمال وسائل متنوّعة وتجنيد موارد وخبرات دفاعًا عن إسرائيل، وفق الأساليب ذاتها المستعملة لتشويه حملة BDS وضرب مجهودات المقاطعة.

نجحت حملة اتهام كوربين بمعاداة السّامية في تهميشه بفعل شراستها وضعف الاستراتيجيات الدفاعية للحزب الذي اكتفى بالاعتذار. وقد شكّلت هذه الحملة أوّل استخدام واسع وممنهج لمصطلح "المعاداة الجديدة للسامية" (le nouvel anti-sémitisme) الذي ابتدعته أوساط يمينية مدافعة عن إسرائيل بغية تشويه اليسار المناهض للصهيونية عبر الترويج للخلط بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية. بلغت هذه الحملة أوجها خلال صائفة (صيف) 2018، حين اشتدّ الضغط على حزب العمّال لحمله على اعتماد تعريف "التحالف الدولي لذاكرة المحرقة" (IHRA) لمعاداة السامية، والذي يخلط بينها ومعاداة إسرائيل. وقد اعتبرت ثلاث جرائد يهودية صهيونيّة في بريطانيا أنّ كوربين يشكّل تهديدًا وجوديًّا للدولة العبرية.

المفكرة: يبدو أنّ سيناريو الهجمة على كوربين يتكرّر اليوم في فرنسا ضدّ حزب فرنسا الأبية (La France insoumise) وزعيمه Jean-Luc Mélenchon عبر اتهامهم بمساندة الإرهاب ومعاداة السامية. فهل تعتبر أنّنا اليوم أمام شكل من الاستبداد النيوليبرالي الذي يستخدم قضية معاداة السامية لتجريم ونزع الشرعية عن معارضيه اليساريين ومصادرة المكاسب الديمقراطية مثل حرية التظاهر والتجمّع والتعبير؟

ما يحصل اليوم هو تسارع في اتجاه ليس جديدًا، ظهر في الإدارة البوليسية المتصاعدة للتظاهرات منذ حراك السترات الصفراء، وفي اللجوء المتواتر من قبل الوزيرة الأولى إلى المادّة 49.3 من الدستور التي تمكّنت من تمرير قوانين من دون تصويت البرلمان على النصّ. نحن إذًا في صميم لحظة استبدادية شكّل قرار تمرير إصلاح نظام المعاشات أوجها رغم الرفض العارم الذي لاقاه.

نشهد منذ بداية الحرب على غزة تضخمًا متزايدًا لهذا المنعرج لأنّ استخدام معاداة السامية من قبل النخب الحاكمة يهدف إلى قلب الأدوار باتهام اليسار بمثل هذه السلوكيات، في حين أنّ الدولة الفرنسية لا تكتفي بفتح الباب أمام أقصى اليمين المعادي تاريخيًا لليهود بتنظيم مسيرات موحّدة معه بعنوان التنديد بـ"معاداة السامية"، بل هي نفسها من بين منتجي العداء لليهودية. وخير دليل على ذلك هو اعتبارها اليوم أنّ كل اليهود في فرنسا هم مساندون لإسرائيل وأنّ مساندة يهود فرنسا تمرّ عبر مساندة إسرائيل، ممّا يعني في المحصّلة أنّ يهود فرنسا يتحمّلون مسؤولية حرب الإبادة التي تشنّ في غزة. بكلمة، الدولة الفرنسية وعبر مواصلتها ممارسة سياسة حمائية خاصة باليهود إنّما هي تواصل اعتبارهم كحالة شاذة في المجتمع.

القانون في ظلّ المجازر الإسرائيلية في فلسطين: موت وهمٍ ليبرالي وعواقبه في بلادنا

سامر غمرون

رسم رائد شرف

سيكون للجرائم الكبيرة التي ترتكبها إسرائيل ضدّ الفلسطينيين حاليًا عواقب كثيرة. من بينها عاقبة متميّزة، قد تكون ثانوية بالنسبة للكوارث الإنسانية التي نشهدها في أحياء غزة المدمّرة، إلّا أنّها تبقى مهمّة من أجل فهمٍ أفضل للعالم الآتي، كما يُرجّح أن تتعاظم أهميّتها في السنوات المقبلة. هذه العاقبة الاستثنائية هي تدمير مشروعية القانون في تفادي أبشع الجرائم ضدّ البشر.

بالطبع، يمكن وضع ملاحظات عدّة على هذه الخلاصة الأوّلية التي قد تبدو ساذجة. فقد دمّرت المقاربات القانونية النقدية منذ زمن طويل أيّ أمل في عدالة قد يفرضها القانون عامّة والقانون الدولي خاصّة، عبر فضح نفاق الخطاب القانوني الغربي المتعلّق بالقانون الإنساني أو الحقوق الأساسية. فهو خطاب لطالما كرّس مسافة كبيرة بين النصوص والكلمات من جهة وبين حقيقة الممارسات الغربية على الأرض من جهة أخرى، لا سيّما في الجنوب العالمي وبخاصّة في فلسطين وضدّ الفلسطينيين. وحق القانونيين المتفائلين بقدرة القانون على حماية الحقوق، ضعف إيمانهم منذ فترة غير قصيرة أمام كثرة التعديات الإسرائيلية المنهجية وفداحتها على القانون الدولي والحقوق الأساسية للفلسطينيين منذ 1948، عبر الاحتلال والاستعمار والتطهير العرقيّ المتكرر والاغتيالات والاستيلاء على الأراضي والتوقيفات من دون أيّ محاكمة والتعذيب، وطبعًا عبر نظام الفصل الدّيني والإثني الذي أصبح اليوم واقعًا موثقًا دوليًا.

إلّا أنّه لا يكفي توثيق انتهاكات القانون أو الحقوق من أجل إعلان انتهائها: ففي الماضي، كانت معظم القوى الغربية ونُخبِها تدين، في الشكل على الأقلّ، الانتهاكات الإسرائيلية المتكرّرة (حتى ولو لم تضع حدًّا لها في أغلب الأحيان)، أو كانت تدّعي عدم رؤيتها فيما تكرّر التذكير علنًا بمبادئ القانون الدولي والإنساني. إلّا أنّ مرجعيّة القانون، الخطابية والسردية، حتى ولو لم يتبعها تطبيقه الفعلي، بقيت القاعدة في العقود الأخيرة. كانت الحقوق الأساسية بمختلف أشكالها لا تزال تمثّل المبدأ الأعلى والأفق المشترك لمقبوليّة الخطاب السياسي على الساحتين الدولية والمحلية في الغرب. هذه المرجعيّة المبدئيّة للخطاب الحقوقي، حتى وإن كانت غير فعّالة، والتي بُنيَت على ركام العالم عام 1945 لكي لا تتكرّر الفظاعات الفاشية لا سيّما ضدّ يهود أوروبا، هي التي تنهار اليوم تحت أعيننا في الغرب. وستكون نتائج هذا الانهيار خطيرة بالنسبة إلى سكان الدول العربية المتمسّكين بدولة القانون كأفق سياسيّ يأملون بلوغه.

من النفاق الليبرالي المعتاد إلى تبرير الإبادة الجماعية: الانكسار الخطابي الغربي ونتائجه

ما أن انتهت هجمات "حماس" ضدّ إسرائيل في 7 أكتوبر، حتى رأينا القياديين الغربيين يكرّسون بما يشبه الإجماع، انكسارًا كبيرًا وغير مسبوق في الخطاب الحقوقي. وحيث كانت المقاربة النقدية للقانون تدين عادة البيْن بين الخطاب والممارسة، فقد شاهدنا منذ ذلك التاريخ كيف بدا الخطاب نفسه وكأنّه تحرّر كلّيًا من القيود القانونية والحقوقية والأخلاقية التي كان على النخب الغربية مراعاتها قبل ذلك عندما كانت تتناول الاعتداءات الإسرائيلية. فتح هذا التحوّل الخطابي المجال لتبرير قلّ نظيره لتدمير المقوّمات المجتمعية والإنسانية الفلسطينية، من دون بذل أيّ جهد في التبرير أو التّفسير. وقد أدّى تهميش القانون في الخطاب إلى تعرية الجموح الاستعماري للمواقف الغربية، والذي نرى الآن أنّ المقاربات الحقوقية المثالية في القرن العشرين قد فشلت في ترويضه أو كبحه: يبقى اليوم كلّ شيء مسموحًا للإنسان الغربي، لا سيّما للحفاظ على هيمنة الأداة الاستعمارية الكبرى في الشرق الأوسط، أي إسرائيل، من دون أي محاسبة. إنّ النفاق الغربي الشهير، هذا التكريم الذي كان على الشرّ العنصري الغربي تأديته ظاهريًا لفضيلة الحقوق في العقود الماضية، قد انهار في بضعة أيام عام 2023. استرجع الخطاب المهيمن في الغرب روحه العنيفة المتعجرفة التي ميّزت الاستعمار الغربيّ في القرن التاسع عشر، مُطلقًا أمامنا تبريرًا غير مسبوق للجرائم ضدّ الإنسانية، التي أصبحت مقبولة طالما أنّها تخدم الهيمنة الغربية عبر أداتها وشريكتها الإسرائيلية، وطالما أنّ ضحاياها ليسوا من البيض. كلّ ذلك يحصل تحت نظرات المحكمة الجنائية الدولية العاجزة، والتي لم تعدْ تحاول حتى أنْ تتظاهر بالاكتراث للعدالة في فلسطين، كما تدلّ تصريحات مدّعيها العامّ كريم خان الإعلامية غير المتكافئة ولا المتّزنة.

وقد كرّس اضمحلال القيد الحقوقي بالنسبة لفلسطين، وثمنه عشرات آلاف الضحايا الفلسطينيين، تدهورًا جديدًا لمكانة الحياة الفلسطينية في النظرة الغربية. وكان التدهور الأوّل قد حصل قبل بضعة عقود عندما نُزع الطابع السياسي عن القضية الفلسطينية (أي الحق الأساسي الجماعي للفلسطينيين في استعادة أراضيهم التي سلبتها إسرائيل منذ 1948، لتأسيس دولة واحدة ديمقراطية متعدّدة الديانات في فلسطين)، فتمّ تحويلها إلى مسألة حقوق شخصية لفلسطينيين أفراد مجزّئين ومبعثرين. أمّا التدهور الثاني الذي يكرّسه تحوّل الخطاب الغربي اليوم، فقد نزع هذا الطابع الحقوقي بدوره عن المسألة الفلسطينية وحوّله إلى طابع إنساني محض: لم يعد الفلسطينيون يتمتّعون حتى بتلك الحقوق، إذ يكفي أن يرسل لهم قادة أميركا وألمانيا وفرنسا بعض الغذاء والأدوية تمنع إسرائيل وصولها أصلًا، للادّعاء بحماية حياة فلسطينيين يُعاملهم الغرب عمليًا كالماشية التي يؤمَّن لها بعض الطعام بانتظار الذبح القادم، بشكل يندمج تمامًا مع نظرة "الحيوانات البشرية" المعتمدة من قبل أفضل حلفائهم الإسرائيليين الذين باتوا اليوم يعبّرون عمّا تضمره نخب غربية يزداد حجمها كل سنة.

وأخيرًا، سمح التخلّص من القيد الحقوقي بعمليّتين فكريّتين وإعلاميّتين هما موضع إدانة منذ شهرين. فقد سمح تهميش القانون بضمان إفلات إسرائيل من المحاسبة بالنسبة لماضٍ مليء بالانتهاكات والجرائم والاعتداءات، عبر إخراج هجمات 7 أكتوبر من أيّ نطاق قانوني وتاريخي، وكأنّها لم تحصل بعد عقود من التطهير العرقيّ والاحتلال والاستعمار والحصار والمجازر الاسرائيلية، كتلك التي حصلت عند مسيرة العودة عام 2018 في غزة مثلًا، والتي أوقعت آلاف الضحايا المدنيين الفلسطينيين من دون أن تثير استهجانًا يذكر عند النخب الغربية نفسها. كما ضَمَن هذا التخلّي عن المبادئ الحقوقية لإسرائيل إفلاتًا من العقاب بالنسبة للمستقبل، مع تقديس حق الدفاع عن النفس الذي تمّ تضخيمه إلى درجة أنّه لم يعدْ يعني أي شيء إلّا التحرّر الكامل من أيّ قيد على ممارسة العنف. وقد أظهر آخرون كيف أنّ هذا "الحقّ" ليس له أي ركيزة شرعية عندما تستعمله قوّة محتلّة ومستعمرة ضدّ أعمال ينفّذها ضدّها الخاضعون للاحتلال والاستعمار، حتى عندما تكون هذه الأفعال محلّ إدانة موضعية أحيانًا. وقد فضح انهيار القيد الحقوقي داخل خطاب النخب الغربية، على هشاشته السابقة، وجهًا غربيًا مقزّزًا بالنسبة لأكثرية سكان الجنوب العالمي. فكيف نفسّر هذا الانهيار الصادم داخل الخطاب المهيمن في الغرب؟

الوجه الآخر لانهيار الخطاب الحقوقي تجاه فلسطين: رهاب الإسلام يُجهز على الليبرالية الغربية

كيف انتقلنا بهذه السرعة من خطاب ظاهره حقوقي، وإن لم يكن صادقًا دائمًا، إلى المجاهرة بتشجيع الإبادة الجماعية؟ لفهم هذا الانهيار في المرجعية الحقوقية داخل الخطاب الرسمي والنخبوي الغربي، علينا ربطه بانهيار آخر يحصل على الضفة الأخرى من البحر المتوسط، أي انهيار منظومة حماية الحقوق والحرّيات والمساواة داخل الدول الغربية نفسها. عندما يزدري السياسيون الفرنسيون والبريطانيون والألمان بهذه الفجاجة الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين عبر احتقار القانون الدولي والإنساني، فهم يقومون بذلك متوجّهين بشكل أساسي إلى جمهور مؤلّف من ناخبين يميلون أكثر فأكثر نحو اليمين المتطرّف، كما تدلّ على ذلك الانتخابات

الفرنسية والألمانية والإيطالية الأخيرة، أو تحوّلات الحزب الجمهوري الأميركي و"البركسيت" البريطاني. يتفاعل هؤلاء القادة مع مجتمعات باتت أكثريات متعاظمة داخلها تعتبر فلسفة الحقوق الأساسية عائقًا أمام تطلّعاتها السياسية الفوقية بالنسبة للحضارات الأخرى، لا سيّما الإسلامية منها.

فلا يمكن فهم الدّعم غير المشروط والفاضح الذي قدّمه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لإسرائيل مثلًا، حتى عندما بات القصف الإسرائيلي يأخذ بوضوح منحى الإبادة الجماعية، من دون أن نربطه بانزلاق السلطة التنفيذية الفرنسية وأكثريّتها النيابية بجميع مكوّناتها، كما أكثرية الناخبين الفرنسيين، نحو اليمين المتطرّف، إن كان بالنسبة لرفض الأجانب أو المهاجرين أو المنتمين لديانات وعروق أخرى، أو بالنسبة لكلّ الأقليات المهمّشة في المساحة السياسية الفرنسية. فعندما تنهار لغة الحقوق في العلاقة مع فلسطين، يترافق ذلك مع انهيار مقابل في حقوق المهمّشين أو المختلفين في الغرب، لا سيّما بالنسبة لغير البيض والمسلمين منهم. إنّ العنصرية الصاعدة هي نفسها، عندما تميّز ضدّ الإنسان المسلم أو العربي في باريس أو في برلين، أو عندما تسخّف حياة الفلسطيني والفلسطينية في غزة. لا بل إنّ العلاقة بين وجهيْ هذه العنصرية تسمح لنا بفهم الحماسة الغربية غير المسبوقة في دعم قتل أطفال فلسطين بالآلاف: فلماذا يتحمّس الأوروبيون والأميركيون لمجازر إسرائيل هكذا، فيما هم لا يعيرون عادة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ومشاكلها أي اهتمام يذكر؟ لأنّه في عام 2023، أصبح وجه الفلسطيني والفلسطينية هو الوجه الذي تعطيه التيارات الغربية العنصرية لكلّ أحقادها ضدّ العرب والمسلمين في الداخل، إذ أصبح احتقار الفلسطينيين الطريقة الأسهل للتعبير عن رهاب الإسلام المتصاعد. ونفهم بالتالي كيف أصبحت الإيديولوجيا الحاقدة والعنصرية للحكومة الإسرائيلية، التي تميّز حتى بين مواطنيها على قواعد عرقية وإثنية، في تماهٍ كامل مع مضمون الخطاب الرسمي والنخبوي الغربي المهيمن، ومع الأحقاد الدفينة لأكثرية صاعدة من النخب الغربية التي أصبحت تستسهل تقديم هذا الدعم لإسرائيل في جرائمها، التي قد تعبّر عن أحلام قمعية ما زال تحقيقها غير ممكن في شمال المتوسط (لكن إلى متى، ومن يوقظ الغرب من كوابيسه العنصرية المتسارعة؟).

بالطبع، لا تشكّل هذه العنصرية البنيوية والمتعجرفة في الغرب السبب الوحيد خلف الدعم المبتهج لجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل. فقد نجد أسبابًا أخرى لتفسير هذا الانحراف في بعض الدول، مثل قوّة مجموعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة، أو علاقة النخب الألمانية المعقّدة بالمسألة اليهودية، إلخ... إلّا أنّ التحوّل الداخلي الغربي وبخاصّة الأوروبي يفسّر جزءًا مهمًّا من هذه التطوّرات التي باتت تنتج مفاعيل قانونية داخل الدول الغربية بشكل غير مسبوق. فلنعطِ مثل المنع الحكومي العام للتظاهر والتضامن مع فلسطين في فرنسا، وهو تدبير تمّ التطبيع معه اليوم، إلّا أنّه لم يكن ممكنًا تخيّله سياسيًا قبل عشر سنوات مثلًا، في بلد يمتهن وعظ الدول الأخرى بالديمقراطية وحقوق الإنسان منذ قرنين على الأقل. وحتى بعد أن تدخّلت المحاكم الإدارية لتُحجّم مفاعيل هذا القرار الاستثنائي، نجد في أحكامها بذور رقابة مستقبلية على أشكال وشروط التضامن مع فلسطين، الذي سوف يتعيّن عليه دائمًا أن يثبت ملاءمته مع أولوية دعم سردية الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين. ولنعطِ أيضًا مثال مشاريع القوانين الألمانية التي أُقِرّت في بعض الولايات، والتي تفرض الاعتراف بإسرائيل (مع كلّ انتهاكاتها للقوانين والحقوق الدولية) كشرط للحصول على الجنسية الألمانية، إضافة إلى الهستيريا القمعية التي أصابت النخب الألمانية. ولنعطِ أخيرًا مثل الاعتداءات المتكاثرة على حرّية

رسم رائد شرف

التعبير في الجامعات الأميركية، التي تنقضّ بشكل متسارع على أساتذتها وطلابها الذين يشهرون دعمهم للفلسطينيين، تحت ضغط من الطبقة السياسية والمانحين، كما رأينا في مشهد سريالي عند استجواب رئيسات ثلاث جامعات كبرى من قبل الكونغرس الأميركي حول "التسامح" مع تواجد حراك داعم للفلسطينيين في الجامعات. وكأنّ حرّية التعبير التي اعتاد الأميركيون تقديسها لم تعد مسألة تستحقّ التوقف عندها. في قلب العواصم الغربية إذًا، نجد اعتداءات بالجملة على حرّيات أساسية كحرّية التعبير وحرّية الفكر، أصبحت جزءًا "طبيعيًا" من المشهد السياسي، بالطريقة نفسها التي تمّ فيها تطبيع المواقف الداعية والمبرّرة لقتل الأطفال وللإبادة الجماعية في فلسطين. علمًا أنّ هذا التدهور الاستثنائي في الخطاب الحقوقي داخل الدول الغربية لا يعني فقط المسألة الفلسطينية، بل يطال شرائح أكبر من سكان تلك الدول في مسائل متعدّدة، كما نرى عبر مسألة عنف الشرطة في فرنسا مثلًا، أو مسألة الأعمال العدائيّة ضدّ المسلمين في ألمانيا. وهو انزلاق ينذر بتقهقر متعاظم في منظومة الحقوق والحرّيات على كافة المستويات محليًّا ودوليًّا، ما يطرح سؤالًا حول كيفية المحافظة على هذه المنظومة الحمائية فيما يأخذ عرّابوها التقليديون الغربيون طريقًا خطيرًا يهدد بإطاحتها من دون رجعة على حساب من هم بأمسّ الحاجة إليها.

ما بعد تصدّع مشروعية الخطاب الحقوقي: تحدّيات صعبة أمام الحقوقيين العرب

يفرض علينا كلّ ما سبق استشراف تطوّرات مستقبلية محتملة في المنطقة العربيّة، نلخّصها هنا بنقطتين قد تستحق كل واحدة منها مجهودًا فكريًّا مستقلًّا. إنّ النتيجة الأولى التي ستنهال علينا في السنوات المقبلة ستتمثّل في عملية استغلال تقوم بها الأنظمة العربيّة لهذا التصدّع في مشروعية المنظومة الحقوقية الحمائية، من أجل الانقضاض على كلّ حراك ومجموعة وناشط يستعمل اللغة والوسائل الحقوقية بشكل يهدّد مصالحها وهيمنتها السياسية والأمنية والاقتصادية. وعلينا عدم الاستخفاف بقدرة هذه الأنظمة على الاستفادة من نفاق الغرب الحقوقي من أجل تحقيق مكاسب داخلية على حساب معارضيها وكلّ من يحاول تأسيس أنظمة ديمقراطية تحتكم للقانون وتحترم الحقوق. فلا يوازي نفاق الأنظمة الغربية التقليدي سوى نفاق الأنظمة العربية، وعلى رأسها النظام اللبناني وزعماؤه الذين يُمعنون اليوم في التنديد بالانتهاكات الإسرائيلية للحقوق والقانون، فيما لن يتردّدوا غدًا بالتحجّج باضمحلال لغة الحقوق هذه تحت الضربات الإسرائيلية والغربية لتسخيف الحجج الحقوقية لمعارضيهم الداخليين، تمهيدًا ربما لتهميشهم وقمعهم بزخم وقساوة أكبر من الماضي.

أمّا التطوّر الثاني المرتبط بالأوّل، فيخصّ مباشرة كلّ المعارضين الداخليين للأنظمة العربية القمعية والفاسدة الذين سوف يواجهون موجة القمع المحليّة الآتية على رياح الانتهاكات الإسرائيلية الحالية. فهؤلاء الحقوقيون قد يجدون أنفسهم سجناء لغة حقوقية تدرّبوا عليها وامتهنوها لفترة طويلة، فيما أصبحت صلاحيتها الأخلاقية موضع شكّ أكثر من أي وقت مضى، فتضعهم في موقع سياسيّ هشّ ومعرّض للتهميش. وقد يكون من المغري اليوم اعتماد ردّة فعل عفويّة عبر رمي كلّ المقاربة الحقوقية في القمامة ذاتها التي نود أن نرمي فيها النفاق السياسي الغربي من أصله. إلّا أنّ عفويّة كهذه سيكون لها نتائج كارثيّة مستقبلًا على كلّ الضعفاء في بلادنا. ومن هنا تبرز مهمّة صعبة للغاية علينا مواجهتها لا محالة، من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا الخطاب الحقوقي بهدف تطويره لجعله أكثر ملاءمة مع التطلّعات الأخلاقية التي نريد والتي تخلّت عنها أجزاء كبيرة من النخب الغربية اليوم، ولجعله أكثر قدرة على مواجهة آلات القمع واللامساواة عندنا. وإذا كان هذا الهدف يشكّل مجرّد ترف أو تحدٍّ فكري قبل تشرين الأول 2023، تواجهه بعض القانونيّات والمنظّرين النقديين أو النسبيين، فلقد أصبح اليوم ضرورة سياسية وأخلاقية طارئة لكلّ القانونيين والناشطات في الدول العربية ولبنان، الراغبين في مستقبل سياسي دولي ووطني لا يكون خاضعًا فقط لعلاقات قوّة طاحنة وقاهرة. ولكن كيف نحرّر هيكل الحقوق والحرّيات من وحول الكراهية التي أغرقته فيها النخب الغربية؟

لا شكّ أنّ لعملية الإنقاذ هذه أبعاد عدّة علينا مقاربتها في الوقت عينه. فنجد بعدًا فكريًا أولًا، إذ علينا تملّك وتطوير المقاربات النقدية تجاه فلسفة التنوير الأوروبية التي أنجبت لغة الحقوق بداية، وقد انبرى كثيرون قبلنا في إظهار إرثها الأبيض والذكوري والمسيحي والاستعماري. فلا عجب إذا أنجبت فظاعات الحروب العالمية في أوروبا أو برّرت مجازر غزة اليوم. وكان هناك محاولات قديمة في مناطقنا لبلورة لغة حقوقية تجد جذورها في أماكن أخرى، كالشريعة الإسلامية مثلًا. إلّا أنّ علينا أن ننظر أيضًا نحو دروب متنوّعة بدأ تطويرها منذ سنوات، إلّا أنّ الحقوقيين العرب لم يأخذوها كلّهم على محمل الجدّ مع كامل أبعادها التحليلية، وهي قد نستلهمها من الفكر ما بعد الاستعماري من أجل تفكيك سردية حقوقية مهيمنة ما زلنا نعلّمها في كليات الحقوق والعلوم الإنسانية عندنا، ولم تنهِ كلّها بعد عملية تحرّرها من أصولها الاستعمارية.

ثانيًا، هناك بعدٌ قانوني للتحدّيات التي تنتظرنا، إذ علينا إعادة التفكير في القاعدة القانونية للحقوق والحرّيات وتطويرها من دون التعويل غير النقدي على مرجعية الدساتير الغربية "الليبرالية"، أو من دون تقديس اجتهادات المحاكم العليا الغربية، كما المعاهدات الدولية المفعمة أحيانًا بروح الغرب إن لم يكن نصًا فتطبيقًا. ليس المطلوب طبعًا التخلص من المراجع الغربية، إنّما تحجيمها كما فعلت العلوم الإنسانية الجنوبية منذ مدة. إلّا أنّ العديد من القانونيين عندنا لم يسلكوا بعد هذا الطريق الشاقّ. وعلينا القيام بكلّ هذا من دون الانزلاق إلى مقاربات نقديّة متطرّفة لا تعير القانون أيّ اهتمام جدّي لدرجة تسفيهه، أو المقاربات النسبية التي تسوّق أحيانًا لحماية حقوقية متدنّية بحجّة رفض الهيمنة الغربية، وهو ما لا يمكن أن نقبل به. فرفضنا للنفاق السياسي الغربي لا يمكن أن يُتَرجَم بحماية أقلّ للضعفاء والأقلّيات عندنا. وهذه مهمّة صعبة وحساسة للغاية لا مجال للغوص فيها هنا.

وأخيرًا نجد بعدًا عمليًا، قد يكون الأقلّ تطلّبًا فكريًّا، إلّا أنّه الأصعب تنظيميًا وسياسيًا وهو كيفية المحافظة على قدراتنا في العمل الحقوقي السياسي على الأرض، مع التحرّر من شبكات التمويل والدعم الغربية، التي أدمنت عليها العديد من المنظمات الحقوقية، حتى متى حافظت على استقلاليتها الفكرية والسياسية بشكل كامل، في ظلّ غياب أفق التمويل العام أو الخاص المحلّي غير المرتهن سياسيًا؟ فديمومة هذه المنظمات وقدرتها على العمل تبقى مرتبطة بقدرات غربية أثبت جزء منها منذ 7 أكتوبر ارتهانه للسردية ومصالح الهيمنة الغربية الإسرائيلية مع كلّ ما يستتبعه ذلك من انتهاكات للحقوق عندنا؟ في المقابل لن يشكّل رفض التمويل الغربي من أجل الإرتماء في أحضان التمويل السياسي الداخلي حلًّا مُرضيًا، إلّا ربما للمتموّلين في الداخل المتحمّسين لا شكّ للتطوّرات الحالية.

كلّها تحدّيات - معضلات سياسية وأخلاقية وقانونية صعبة تضعنا فلسطين أمامها اليوم. ولا خيار لنا سوى معالجتها بنجاح، لضمان مستقبل عادل للفلسطينيين على أرضهم وفي دولتهم، وللعرب في بلادهم، الآن وغدًا، في اليوم الذي يعقب التحرير.

حوار "المفكّرة" مع د. غسّان أبو ستّة: "شهادتي عن الإبادة الجماعية"

أجرى الحوار سعدى علوه ونور كلزي

د. غسان أبو ستّة

لم يترك طبيب الجراحة التجميلية والترميم الفلسطيني البريطاني غسّان أبو ستّة غزّة وأهلها في أيّ من الاعتداءات الإسرائيلية منذ العام 2008 إلى اليوم، حيث وصل إلى غزّة في 9 تشرين الأوّل، قبل ساعات من إحكام الحصار عليها. وإلى جانب عمله الطبّي الذي استمرّ 18 ساعة يوميًّا، انكبّ على توثيق هدف إسرائيل الممنهج في جعل غزّة مكانًا غير قابل للحياة. ولم يرصد الأسلحة الفتّاكة الجديدة فقط، بل تحدّث عن استعمال الاحتلال للجسد الفلسطيني كرأس مال استثماري تسويقي لها، مطلقًا مفهومًا مستجدًّا على الإبادة لمصطلح "أطفال من دون عائلات"، ومحو عائلات بأكملها عن السجلّ المدني.

تنشر "المفكّرة" مختصرًا عن حوارها الطويل الذي أجرتْه مع د. أبو ستّة كوثيقة هامّة على حرب الإبادة الجماعية في غزّة.

بمَ تختلف هذه الحرب عن سابقاتها؟

هذه حرب إبادة، تلك كانت حروبًا عسكرية. هذه الحرب كان هدفها القتل. والقتل يحصل على مرحلتَين: القتل المباشر، ومن ثمّ القتل عن طريق القضاء على كلّ مقوّمات الحياة في غزّة. هم يفكّكون كلّ مقوّمات الحياة في غزّة بطريقة ممنهجة وعمدًا، بشرًا ومنازل وطرقات وبنى تحتية، فضلًا عن إعدام أيّ إمكانية للعلاج، إنّها "الإبادة".

وإذ نسأله عن الروايات المختلفة لاستهداف المستشفى المعمداني، يسارع إلى الإجابة: "الكنيسة الإنجيلية في بريطانيا هي التي تدير المعمداني. وكان إحساس الجميع أنّ إسرائيل إذا كانت ستتجنّب المساس بأيّ مستشفى فسيكون هذا المستشفى". وعليه، يقول "بالنسبة إليّ، كان قرار الإسرائيليين بضرب المستشفى المعمداني بمثابة اختبار لمدى تجاوب المجتمع الدولي وردّة فعله تجاه قرار إسرائيل بالاستهداف الممنهج للقطاع الصحّي". لذا، بعد مجزرة المعمداني وتبنّي الرأي العام الغربي سرديّته حول الصاروخ الفلسطيني، بالرغم من عدم وجود أيّ أدلّة حسّية أو منطقية، ومن دون أيّ محاولة للأخذ بأيّ من إفادات الجرحى والأطبّاء، أدرك الإسرائيلي أنّ بإمكانه الاستمرار في هجومه الممنهج على القطاع الصحّي". ولذا، بعد قصف المعمداني، واستشهاد 480 فلسطينيًّا، "استهدفت إسرائيل 4 مستشفيات للأطفال وصولًا إلى القضاء على كلّ القطاع الصحّي في شمالي غزّة.

استعراض قتل الأطفال والتمثيل بهم

يعود د. أبو ستّة إلى اللحظة التي حوصر فيها مستشفى الشفاء: "توجّهت الدبّابة الإسرائيلية الأولى التي دخلت إلى الشفاء نحو أنابيب الأوكسجين وقطعتها عن قسم الولادة لقتل الأطفال الخُدّج ببطء وبطريقة استعراضية". ويرى أنّ هذا الفعل العدواني هو استعراض تمثيلي يشكّل جزءًا أساسيًّا من العنف الإسرائيلي، ويرتبط بـ "الإيغال بالدم ومحاولة خلق الهول عند الفلسطينيين". ولذا، يرى د. أبو ستّة أنّ ترك جثث الأطفال الخُدّج في مستشفى النصر علانية، "لم يكن خطأ، بل جاء عمدًا في صلب استعراض القتل عينه".

وفيما هو يتحدّث عن الأطفال، يؤكّد أبو ستّة أنّه قام ذات ليلة في المستشفى الأهلي المعمداني "بعمليّات بتر لأطراف ستّة أطفال". وعليه، هو يقدّر "وجود ما بين 1000 إلى 1500 طفل مبتوري الأطراف، وبعضهم بُتر له أكثر من طرف. هذا بحدّ ذاته يحتاج إلى مجهود جبّار لإعادة بناء الأجساد".

عندما تضطر العائلة إلى فرز أبنائها: من يخضع للعملية؟

مع بداية انهيار القطاع الصحّي، أضحى الفرز بين المرضى "يزداد صعوبة كلّ يوم". فقد "أصبح الفرز نوعًا من الاختيار الشيطاني لمن يعيش ومن يموت"، يقول بأسًى. وعندما حوصِر مستشفى الشفاء وأصبح المستشفى المعمداني هو الوحيد الذي يستقبل جرحى، وكان يحتوي على غرفتَي عمليّات فقط "وكنّا جرّاحَين اثنَين فقط، أنا والدكتور فضل نعيم، جرّاح عظام، ثمّ انضمّ إلينا جرّاح عام، صار القرار بالاختيار بين 500 جريح ينتظرون في المستشفى، فمن تختار أن تجري له عملية على مدى اليوم؟ كان الأمر صعبًا، وبلغ ذروته عندما قُصف مسجد دغمش في حارة الصبرا". يومها، أُحضرت عائلة دغمش بأكملها مع الأقارب: "هنا، صارت العائلة نفسها تُشارك في عملية الفرز: خُذ هذا، هذا لا تأخذه، هذا لديه 17 ولدًا، وهذا ليس لديه إلّا ولدان".

عندما انتقل د. أبو ستّة من شمال القطاع إلى جنوبه، اكتشف "اضطرار الأطبّاء إلى القيام بالفرز نفسه بسبب النقص الحادّ في المعدّات والأدوية". وعليه، "يتحوّل الجرح، الذي يمكن إنقاذ الحياة عبر علاجه، إلى قاتل، وكذلك يصبح الجرح الذي لا يؤدّي بطبيعته إلى إعاقة دائمة". وهذا كلّه، غير الموت بسبب الأمراض المزمنة الذي يحدث حاليًّا، كمرض السكّري والربو وغسيل الكلى، "كلّها أمراض يُمكن علاجها، ولكنّها تحوّلت إلى أمراض قاتلة بسبب انقطاع علاجاتها".

أجساد المصابين تخبر عن أنواع الأسلحة

إذ يسترجع د. أبو ستّة أنواع إصابات رآها خلال 43 يومًا من عمله في قطاع غزّة، تراه يقرأ "من الجروح وأنواع الإصابات الكثير من تفاصيل الحرب والاستخدام المفرط للأسلحة". يتحدّث عن "قنابل الـ 200 رطل، و1500 كيلو التي أُلقيتْ على مبانٍ سكنية، ما تسبّب في إبادة ثلاثة أجيال من العائلات". بعد بضعة أيّام من العدوان، "جاءنا المُصابون بحروق صعبة جدًّا، تغطّي أكثر من 50% من الجسم من دون شظايا أو كسور، إنّها القنابل الحارقة، وقنابل بموادّ مشتعلة، تنفجر وتتحوّل إلى كرة نار تحرق الناس. وعندما انهار مستشفى الشفاء، كان هناك 100 مصاب بهذا النوع من القنابل". ثمّ عاد الفسفور الأبيض و"حروقه مميّزة بسبب مادّة كيماوية مثبتة بمعجون، تنفجر في السماء وتنفلش مظلّة كبيرة من كرات الفسفور الحارقة، حيث لا يتوقّف الاحتراق إلّا عندما ينقطع عنه الأوكسجين، إذ تستمرّ الحروق باختراق جسد المصاب إلى أن تصل إمّا إلى الأعضاء الداخلية، أو العظم". ويردف أبو ستّة أنّ إصابات استهداف المستشفى المعمداني أخبرتْ عن استخدام جيل جديد من صاروخ الـ Hellfire، وهو صاروخ تضربه المسيّرات، ويتفتّت إلى شرائح حديدية، ويبتر الأجساد المصابة. يُحدث الصاروخ العادي حفرة في الأرض وينفجر، وتكون معظم شظاياه من الحصى ومن التراب وجروحه مختلفة. أمّا جروح Hellfire فحديدية من الصاروخ المتشظّي، والعدد الذي أصيب ومعاينة موقع الانفجار يدلّان على ذلك".

مقاومة في مواجهة "عالم الموت" الإسرائيلي

في مواجهة ما يسمّيه "عالم الموت" الذي تحاول إسرائيل عبر جرائمها فرضه على غزّة وأهلها، يتحدّث أبو ستّة عن "المقاومة اليومية" وبشكل خاص عن "الكادر الطبّي": "مذهل أن يبقى أطبّاء وممرّضون ومُسعفون كانوا مُحاصَرين في مستشفى الشفاء لـ 10 أيّام من دون ماء أو طعام، وعندما يُطلق الإسرائيليون سراحهم، يبحثون فورًا عن مستشفى ثانٍ ليلتحقوا به. يحصل هذا بينما استشهد أكثر من 280 طبيبًا ومسعفًا وممرّضًا لغاية اليوم بطريقة ممنهجة".

ويحرص هنا أبو ستّة على التذكير بأنّ مستشفى العودة في جباليا كان المستشفى الأوّل الذي تلقّى تهديدًا بالإخلاء (وهو كان في المستشفى حينها)، وقد اتُّخذ القرار بعدم الخضوع للتهديد وبالتالي عدم إخلاء المستشفى، وصار القرار من ثمّ بمثابة كرة ثلج، والكلّ شعر أنّه سيتعرّض، كما "العودة"، للتهديد إذا لم يكن اليوم فغدًا، وعليه تمّ تبنّي القرار ورفض الإخلاء على مستوى كلّ القطاع الطبّي في غزّة.

وهنا يوضح أبو ستّة أنّ هذه المقاومة ناتجة من ارتباط النضال الفلسطيني بالعمل الطبّي تاريخيًّا، وأنّ الرؤية الفلسطينية لمقاومة الطواقم الطبّية هي امتداد لمسيرة طويلة بدأت بعد نكبة 1948، وأنّ "هذه الخصوصية الفلسطينية لرؤية الصحّة كجزء أساسي من النضال ضدّ الاحتلال الإسرائيلي والإلغاء الإسرائيلي للجسد الفلسطيني تجلّت في هذه الحرب بشكل مذهل في مستشفيات شمال غزّة. ومسيرتي أنا امتدادٌ لهذا الإرث الطبّي الفلسطيني".

أيّ تجدّد للقضية الفلسطينية تبعًا لحرب غزّة؟

وإذ نسأل د. أبو ستّة عن رؤيته بشأن تأثيرات حرب غزة على القضية الفلسطينية، يجيب: "أنا أشبّه هذه الحرب بحرب بيني موريس (Benny Morris) الذي كتب كتابه الأوّل كمؤرّخ عن نشأة قضيّة اللاجئين الفلسطينيين، متحدّثًا عن حملات التطهير العرقي خلال النكبة، ثمّ عاد وراجع نفسه، بعد نحو عشر سنوات، واستنتج أنّ الخطأ القاتل الذي ارتكبته الحركة الصهيونية يكمن في عدم طردها الفلسطينيين من الضفّة وغزّة والجليل بالطريقة نفسها التي أجهز بها الرجل الأبيض على السكّان الأصليين في القارّات المكتشفة أو ما فعله الأتراك حينما احتلّوا مناطق يونانية. والفلسطيني الذي اعتقد من قبل أنّه يتعرّض لإبادة سياسية (Politicide) أدرك اليوم أنّه مستهدف بالإبادة الجسدية. وعليه، أرى أنّ هذا الدم في غزّة وضع كلّ "حدّوتة" منظّمة التحرير البائسة وراء ظهر الفلسطينيين، ووضعنا في أزمة تمثيل تفرض إعادة تشكيل حركة وطنية فلسطينية تحمي الناس المقاومين والإنجازات المتراكمة.

أمّا الأمر الثاني الذي كشفته هذه الحرب، فهو أنّ إسرائيل هي مجرّد ناطور ولكنّ المصلحة هي بيد الأميركي والأوروبي. وإذ يعزّز هذا الواقع من شعور الاغتراب لدى الجاليات العربية في المجتمعات الغربية، فإنّه سيولّد من جهة أخرى شرخًا اجتماعيًّا بين حكومات الغرب والجيل الجديد فيه، الذي بات يصدّق النشطاء الفلسطينيين على السوشيال ميديا أكثر ممّا يصدّق وسائل إعلامه التقليدية. هذا الجيل هو الذي يتظاهر في العالم اليوم، بمن فيه اليهود في أميركا وأوروبا، ضدّ المشروع الصهيوني والدعم الغربي له. وأرى أنّ هذا الانتفاض في شوارع الغرب سيعمّق أزمة التمثيل في هذه المجتمعات التي تدّعي الديمقراطية؛ فكلّ الجسم الاجتماعي لحزب العمّال البريطاني مثلًا مؤيّد لفلسطين، كما كلّ كوادره، بينما نجد على رأس الحزب شخصًا صهيونيًّا استأصل كلّ الكوادر، سواء اليسارية أو المؤيّدة لفلسطين بطريقة منهجية".